الأمم المتحدة

A/C.1/72/PV.18

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة **١٨**

الجمعة، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بحر العلوم . . . . . (العراق)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البنود ٥٢ (باء) و ٩٠ إلى ١٠٦ من جدول الأعمال (*تابع*)

مناقشات مواضيعية بشأن مواضيع محددة وعرض مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع اللجنة أولا إلى إحاطة يقدمها رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بتسيير أعمال أداة الأمم المتحدة الموحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية ومواصلة تطويرها، سعادة السيد إيون جينغا، الممثل الدائم لرومانيا لدى الأمم المتحدة.

أغتنم هذه الفرصة لكي أرحب ترحيبا حارا بسعادة السفير جينغا في هذه الجلسة. عقب بيانه، ستتحول اللجنة إلى صيغة غير رسمية لمنح الوفود الفرصة لطرح الأسئلة والإدلاء بتعليقات. وبعد ذلك، ستواصل اللجنة الاستماع إلى البيانات بشأن مجموعة الأسلحة التقليدية.

السيد جينغا (رومانيا)، رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بتسيير أعمال أداة الأمم المتحدة الموحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية ومواصلة تطويرها (*تكلم بالإنكليزية*): أتقدم بجزيل الشكر إلى سعادة السفير محمد حسين بحر العلوم، رئيس اللجنة الأولى، والسيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على دعوتي لتقديم إحاطة إلى اللجنة عن النتائج التي خلص إليها فريق الخبراء الحكوميين بشأن تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية، الذي اختتم أعماله في تموز/يوليه.

على مدى سنوات عديدة، ما فتئت رومانيا، إلى جانب ألمانيا، تشارك في صياغة مشروع القرار بشأن المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية، بما في ذلك شفافية النفقات العسكرية، التي تنص على الولاية لتقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية. وقد أثلج صدرنا اعتماد مشروع القرار تاريخيا بدون تصويت، وهو ما يبرهن الأهمية الكبيرة التي يوليها المجتمع الدولي لهذه الأداة من أدوات الشفافية.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

1733512 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

وكما قلت إن الغرض من تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية هو أن يكون بمثابة أداة شفافية للمساعدة على بناء الثقة فيما بين الدول بشأن النفقات العسكرية. إن قدم عدد كبير من الدول تقارير منتظمة إلى هذه الأداة واستفاد من البيانات المقدمة، يمكن للتقرير أن يشكل أداة هامة لتعزيز القدرة على التنبؤ في المسائل العسكرية وللحد من خطر نشوب النزاعات المسلحة بين الدول.

لقد أنشئ فريق الخبراء الحكوميين بموجب القرار ٢٣/٦٨، بولاية استعراض تسيير أعمال تقرير الأمم المتحدة ومواصلة تطويره. واستند ذلك القرار إلى أساس مؤداه أنه يجب استعراض الأداة من وقت لآخر من جانب خبراء من الدول الأعضاء من أجل كفالة أن تظل ذات صلة وتستمر في التطور في أداء مهامها في ضوء الخبرة المكتسبة والاتجاهات والتطورات ذات الصلة.

اجتمع الفريق في ثلاث دورات عمل عقدت في نيويورك وجنيف. واضطلع بولايته بتقديم تقرير بتوافق الآراء (انظر A/72/293)، يعكس مداولات الفريق ويتضمن توصيات لتحسين تسيير أعمال التقرير وتمكين مواصلة تطويره. واستجابت ١٤ دولة من الدول الأعضاء للدعوة الموجهة من الأمين العام ورشحت خبراء للمشاركة في أعمال الفريق. وفي حين أثني على تلك البلدان، أغتنم هذه الفرصة لأناشد جميع الدول الأعضاء أن تكون أكثر استجابة للدعوات المستقبلية للمشاركة في أفرقة الخبراء الحكوميين التي أنشأتها من خلال الجمعية العامة.

وبالرغم من أن الفريق تألف من خبراء رشحتهم حكوماتهم الوطنية، تم تشجيع أعضاء الفريق على النظر في المسائل من منظورهم الوطني ومن المنظور الأوسع نطاقا لمناطقهم بحيث تكون أعمال الفريق تمثيلية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

لقد ناقش الفريق طائفة واسعة من المسائل التي تؤثر على عمل تقرير الأمم المتحدة المتعلق بالنفقات العسكرية، بما في ذلك مستوى تقديم الدول الأعضاء للتقارير ومحتوى وفعالية نماذج تقديم التقارير والإجراءات المتخذة لتعزيز الأداة وقاعدة البيانات الإلكترونية وأداة تقديم التقارير الإلكترونية التي يتعهدها مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح والتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وفي ذلك السياق، أعرب الفريق عن امتنانه للإحاطات الإعلامية المقدمة من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا واتحاد أمم أمريكا الجنوبية ومعهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام.

كما تناول فريق الخبراء الحكوميين المجالات والقضايا الجديدة التي اعتبرها هامة لكفالة استدامة التقرير وأهميته وتطويره المستمرين. وأعرب الفريق عن بالغ القلق إزاء الاتجاه التنازلي في تقديم الدول الأعضاء للتقارير وسعى إلى تحديد الأسباب المحتملة لذلك. في الواقع، انخفض متوسط المشاركة في التقرير من ٧١ دولة عضوا خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠١١ إلى ٥٤ دولة في الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٦. ووفقا لمقال نشر أمس، كتبه السيد نان تيان والسيد بيتر ويزمان، وكلاهما من معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام – والسيد ويزمان عمل أيضا مستشارا لفريق الخبراء الحكوميين – فقد تلقت الأمانة العامة للأمم المتحدة، في عام ٢٠١٧، تقارير من ٤١ حكومة في الوقت المناسب لإدراجها في تقرير عام ٢٠١٧ بشأن النفقات العسكرية.

ولذلك، فإن من المهم أن تبذل جميع الدول الأعضاء الجهود اللازمة لعكس ذلك الاتجاه بترجمة التأييد العالمي للقرار وإدماج التقرير حقا في ذلك الصك من خلال تقديم التقارير السنوية. وإن ما نراه الآن هو عدم توافق واضح بين الدعم السياسي للتقرير ومستوى المشاركة فيه. وإذا استمرت هذه الحالة، سيفقد التقرير قيمته تدريجيا بوصفه أداة لتعزيز الشفافية وبناء الثقة.

ولإلقاء الضوء على أسباب انخفاض معدل التقارير، وضع فريق الخبراء الحكوميين استبيانا للدول الأعضاء، مرفقا بتقرير

الفريق وسوف يعمم بواسطة مكتب شؤون نزع السلاح في بداية عام ٢٠١٨، وهو استبيان طوعي، وأود أن أدعو جميع الدول الأعضاء إلى إيلاء الأهمية الواجبة للاستبيان وتخصيص بعض الوقت للرد عليه. وهو استبيان قصير وبسيط، إلا أن من شأنه أن يكون أداة قيّمة في المساعدة على تحسين الأداء في التقرير في حالة الاستجابة الجيدة له.

وأشاد فريق الخبراء الحكوميين بالجهود التي يضطلع بها مكتب شؤون نزع السلاح لتعزيز التقرير واستحداث أدوات إلكترونية لتيسير الإبلاغ والحصول على البيانات المقدمة من الدول. ويتضمن التقرير توصيات مختلفة ترمي إلى مواصلة دعم عمل مكتب شؤون نزع السلاح وتحسين تلك الأنشطة والأدوات.

ومن المسائل الرئيسية التي تواجه الفريق إنشاء عملية الاستعراض الدوري للتقرير. ونظر الفريق في هذه المسألة بصورة شاملة، وسلّم بالأهمية البالغة لهذه العملية لضمان استمرار أهميته، فضلا عن مواصلة تطوير تلك الأداة. ومع ذلك، خلص الفريق إلى أن القرار بشأن التواتر الدوري لهذه العملية سيكون معقولا أكثر إذا تم على أساس المعلومات المتحصل عليها من استجابة الدول الأعضاء للاستبيان الذي أشرت إليه سابقا.

وأخيرا، أود أن أعرب عن امتناني العميق لأعضاء الفريق بأن عهدوا إليّ مسؤولية رئاسة فريق الخبراء الحكوميين، وعلى عملهم الشاق الذي مكّننا من تحقيق توافق في الآراء وتقديم تقرير شامل وموضوعي إلى الجمعية العامة. وأود أيضا أن أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح على حسن دعمها لنا، وللخدمات المقدمة إلى فريق الخبراء الحكوميين من قبل مكتب شؤون نزع السلاح والأمانة العامة هنا في نيويورك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السفير جينغا على بيانه.

سأعلّق الجلسة الآن لإعطاء الوفود الفرصة لإجراء حوار تفاعلي بشأن الإحاطة التي استمعنا إليها للتو، خلال جلسة غير رسمية للأسئلة والأجوبة.

عُلقت الجلسة الساعة ١٠/١٥ واستؤنفت الساعة ١٠/٢٠.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستأنف اللجنة الآن النظر في مجموعة ”الأسلحة التقليدية“. وأحث مرة أخرى جميع المتكلمين على التفضل بالتقيد بالفترة الزمنية المقررة.

السيد تشيرابانت (تايلند) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

في البداية، نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/72/PV.17).

تدرك رابطة أمم جنوب شرق آسيا العواقب الوخيمة للاستخدام العشوائي للأسلحة التقليدية على مر التاريخ. كما ندرك أيضا التحديات المتنامية التي يمثلها الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية والتكنولوجيات الناشئة. ونؤكد حق الدول السيادي في حيازة الأسلحة التقليدية وأجزائها ومكوناتها وتصنيعها وتصديرها واستيرادها والاحتفاظ بها للدفاع عن نفسها والحفاظ على أمنها. ومع ذلك، من الواضح أن استخدام الأسلحة التقليدية وتصنيعها ونقلها وتداولها، يؤثر على الأمن الجماعي للشعوب وازدهارها. ويجب على المجتمع الدولي أن يعالج هذه المسألة بشكل فعال.

وفي كل عام، تحدث أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ إصابة في صفوف المدنيين جراء استخدام الأسلحة الصغيرة في حالات النزاع. وقد قيل إن هذا العدد الكبير من الخسائر البشرية يحول تلك الأسلحة إلى أسلحة دمار شامل حقا. وفي هذا الصدد، تؤيد الرابطة تنفيذ الدول لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير

المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ونتطلع إلى انعقاد مؤتمره الاستعراضي الثالث في عام ٢٠١٨، تحت الرئاسة الفرنسية. ونرى أيضا أن تنفيذ برنامج العمل تنفيذاً كاملا وفعالا يتطلب قدرا أكبر من المساعدة والتعاون الدوليين فيما بين الدول.

أما على الصعيد الإقليمي، فيواصل وزراء رابطة أمم جنوب شرق آسيا معالجة مسألة تهريب الأسلحة من خلال الاجتماع الوزاري للرابطة المعني بالجريمة العابرة للحدود الوطنية والمنتدى الإقليمي للرابطة. وبالإضافة إلى الاجتماع السنوي لرؤساء أجهزة الشرطة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، أو منظمة رؤساء الشرطة المدنية لأمم أمم جنوب شرق آسيا، يساعد معهد علم الأدلّة الجنائية للرابطة على تعزيز التعاون في مجال إنفاذ القانون وتبادل المعلومات في مجال إجراء عمليات البحث عن الأدلة الجنائية المتعلقة بالأسلحة غير المشروعة.

نحن أيضا ملتزمون بالامتثال للقانون الدولي الإنساني. ونواصل التنديد باستخدام الأجهزة المتفجرة أيّا كانت بهدف قتل المدنيين الأبرياء وترويعهم. ولا تزال شعوب الرابطة تتأثر سلباً بالأسلحة العشوائية، بما في ذلك ما تبقى من الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية وغيرها من الذخائر غير المنفجرة والمتفجرات من مخلفات الحرب. لذلك، أُنشئ المركز الإقليمي للإجراءات المتعلقة بالألغام التابع للرابطة في عام ٢٠١٢ للتصدي للتحديات التي تطرحها المتفجرات من مخلفات الحرب في المنطقة. ونرحب بالاجتماع الثالث للّجنة التوجيهية لمركز الإجراءات المتعلقة بالألغام المعقود في وقت سابق من هذا العام.

يواصل المركز النهوض بالتزام الرابطة القوي بالإجراءات المتعلقة بالألغام والتعاون على الصعيد الإقليمي مع المؤسسات ذات الصلة، بمن فيها دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام ومركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية.

وندعو جميع الدول، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، إلى تقديم المساعدة المالية والتقنية والإنسانية والتعاون من أجل إزالة هذه الأسلحة، وإعادة إدماج الضحايا وإعادة تأهيلهم.

أود أن أؤكد مجددا أن الرابطة تؤيد اتخاذ تدابير متعددة الأطراف لكفالة الشفافية وبناء الثقة لمعالجة مسألة المراقبة العالمية للأسلحة التقليدية. ونحيط علما بالتطورات الأخرى المسجلة في إطار معالجة مسألة الأسلحة التقليدية. وتشمل المؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، والاجتماع السابع للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية، والاجتماع السادس عشر للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام، الذي سيعقد في فيينا في وقت لاحق من هذا العام.

أخيرا، ندرك الأثر الفريد للأسلحة التقليدية على النساء والأطفال، ونحث جميع الدول على إدراج المنظور الجنساني ومنظور الضحايا في أعمالها المتعلقة بنزع السلاح.

أود الآن أن أتشاطر معكم بعض الأفكار بصفتي الوطنية.

لا تزال الألغام الأرضية تشكل تحديا خطيرا للبشرية. وحتى لو اتفقت جميع الدول اليوم على حظرها بتاتا، تبقى مئات الآلاف منها مخفية، في انتظار تفعيلها، ولا يمكنها التمييز بين وقع أقدام مقاتل أو طفل. إن مملكة تايلند ملتزمة تماما بالوفاء بالتزاماتنا بموجب اتفاقية أوتاوا. وعلى مدى العقدين الماضيين، ما برح جميع أصحاب المصلحة، من الوكالات الحكومية والكيانات غير الربحية العاملة مع المجتمعات المحلية، يعملون بلا كلل لإزالة الألغام من جميع المناطق.

تعيد مملكة تايلند أيضا تأكيد الحاجة إلى جعل الناس في صُلب الإجراءات المتعلقة بالألغام. ولذلك، في عام ٢٠١٦، تولينا رئاسة لجنة الاتفاقية المعنية بمساعدة الضحايا واضعين هذا الهدف في اعتبارنا. ومن الواضح لنا أن تحقيق مهمة إزالة الألغام ليس بالأمر اليسير. والتغلب على التحديات الصعبة يتطلب

الوقت وتضافر الجهود. وتقوم المملكة بتمديد الموعد النهائي لإزالة الألغام، الذي سينظر فيه خلال اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام في فيينا في كانون الأول/ديسمبر. ومن هنا، نتطلع إلى دعم جميع الدول الأطراف تحقيقا لتلك الغاية.

في الختام، تؤكد مملكة تايلند مجددا أن عملها في مجال نزع السلاح ومراقبة الأسلحة أصبح، الآن حاسماً أكثر من أي وقت مضى، لدفع التقدم الاجتماعي الاقتصادي وأنها تسعى جاهدة لتحقيق مجتمع يسوده العدل والسلام. وسنواصل العمل على نحو وثيق مع المجتمع الدولي بدافع طموحاتنا المشتركة في مجال نزع السلاح.

السيد غرافي (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد أيرلندا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/72/PV.17). وسأضيف ما يلي بصفتي الوطنية.

إن الترابط القائم بين السلام والأمن والتنمية لا يمكن دحضه. تتيح لنا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة إطارا عالميا وغير قابل للتجزئة لمستقبل البشرية ولكوكبنا. وتمثل صكوك نزع السلاح وعدم الانتشار أدوات حاسمة من أجل إحراز تقدم ملموس نحو تحقيق التزامات التنمية المستدامة. ومع ذلك، فحقيقة الأمر أن الأسلحة التقليدية مسؤولة عن معظم الوفيات الناجمة عن العنف المسلح اليوم. ويواصل الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية وتراكمها وإساءة استخدامها على نحو يؤدي إلى زعزعة الاستقرار، وتأجيج العنف المسلح في البيئات المتضررة من النزاع وما بعد انتهاء النزاع في جميع أنحاء العالم.

وتلاحظ أيرلندا بقلق استمرار تزايد انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويجب وقف عمليات نقل الأسلحة غير القانونية وغير المسؤولة إلى مناطق النزاع إذا أردنا إحراز تقدم في إنهاء النزاع والجريمة والتصدي للعنف الجنساني. وتؤيد أيرلندا بقوة برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ونهيب بالدول التي لم توقع على معاهدة تجارة الأسلحة ولم تصدّق عليها أن تفعل ذلك.

لقد توخيت معاهدة تجارة الأسلحة لمنع عمليات نقل الأسلحة واستخدامها على نحو غير مشروع وغير مسؤول، وهو أمر يهدد الأمن، ويزعزع استقرار الدول، وينتهك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويؤدي إلى تفاقم النزاعات. وقد رحبنا بإدراج حكم للمرة الأولى في إطار صك لتحديد الأسلحة يقضي بأن يؤخذ العنف الجنساني في الاعتبار أثناء تقييم المخاطر عند النظر في عمليات نقل الأسلحة. ونأمل أن من ذلك أن يشكل نقطة مرجعية للمعاهدات الجديدة، وأن يصبح العنف الجنساني عنصرا أساسيا من العناصر التي تسترعي الاهتمام أثناء عملية الصياغة.

وفي الوقت الذي نجتمع فيه، ندرك أن استخدام الذخائر العنقودية في النزاعات ما زال مستمرا. وتؤكد أيرلندا مجددا إدانتنا لاستخدامها في سوريا واليمن وقلقنا إزاء التقارير التي تفيد باستخدامها في أماكن أخرى. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى الامتناع عن استخدام تلك الأسلحة العشوائية. ونحثّ الدول على الانضمام إلى اتفاقية الذخائر العنقودية. ونرحب بالتقدم المحرز في إطار خطة عمل دوبروفنيك، على النحو المبين في اجتماع الدول الأطراف. إن قوة العمل المعياري ووصم استخدام هذه الأسلحة أمر واضح، ونرحب بالأنباء عن اعتزام دول الانضمام إلى الاتفاقية.

ونرى أن استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان يشكل تحدياً متزايد الخطورة للمجتمع الدولي. ونحن نتشاطر القلق البالغ إزاء ارتفاع معدلات الإصابات في صفوف المدنيين وتضرر الهياكل الأساسية الحيوية جرّاء استخدام هذه الأسلحة في المناطق الحضرية. ونشير أيضا إلى الآثار الطويلة الأجل المتعلقة بالإنعاش والتنمية، بما في ذلك

الآثار الجنسانية. وتكرر أيرلندا تأييدها لأي عملية تفضي إلى إعلان سياسي يؤكد الحاجة إلى الامتثال للقانون الدولي فيما يتعلق باستخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان.

إن إزالة الألغام للأغراض الإنسانية مساهمة أساسية في تعزيز القدرة على الصمود في ظل الظروف الهشة. وترتبط برامج الإجراءات المتعلقة بالألغام التي وضعتها أيرلندا للأغراض الإنسانية ارتباطا مباشرا بدعم التزاماتنا بموجب اتفاقية الذخائر العنقودية، واتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، والبروتوكول الخامس الملحق باتفاقية الأسلحة التقليدية. ونشدد على الترابط الواضح بين إزالة الألغام لأغراض إنسانية والتنمية، إذ يتيح ذلك السبل للانتفاع بالأراضي لأغراض التنمية الاقتصادية والخدمات والتعليم وتوفير فرص العمل. وندين استخدام الألغام الأرضية على حدود ميانمار وبنغلاديش، وقد روعتنا الإصابات المسجلة في صفوف المدنيين جراء استخدام تلك الألغام.

وتبقى مسألة الألغام غير الألغام المضادة للأفراد مسألةً إنسانية ملحة. ونشعر بقلق بالغ إزاء الآثار الإنسانية لاستخدام هذه الأسلحة على نحو عشوائي وغير متناسب. ونعتقد أن الأحكام المحدودة الواردة في البروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية الأسلحة التقليدية لم يَثْبُت أنها كافية لمعالجة المسائل الناجمة عن استخدامها، ونشارك في الدعوات إلى إجراء استعراض رسمي للبروتوكول والتعديلات التي أدخلت عليه.

تؤكد أيرلندا مجددا أن استخدام الطائرات المسيرة بلا طيار أو المركبات الجوية الموجهة عن بعد يجب أن يتمّ وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ونرحب بمواصلة النقاش بشأن هذا الموضوع، بما في ذلك مبادئ وقواعد القانون الدولي ذات الصلة في مجالي الأسلحة التقليدية وحقوق الإنسان. ويشجعنا الاهتمام النشط الذي أُولي لمسألة منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، ونتطلع إلى اجتماع فريق الخبراء الحكوميين الذي ينبغي أن يستند إلى توصيات فريق الخبراء لعام ٢٠١٦ كنقطة انطلاق.

وأخيرا، نشدد على الدور الهام الذي يؤديه المجتمع المدني فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية بإبراز امتثال الدول، وتتبّع تنفيذ التزامات نزع السلاح، وممارسة الضغوط لاستمرار ذلك من خلال الدعوة وإذكاء الوعي العام. ونؤكد مجددا رغبتنا في اتخاذ نهج أكثر انفتاحا وشمولا نحو المجتمع المدني في جلساتنا.

السيد أميل (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): إن آثار استخدام الأسلحة التقليدية المزعزعة للأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي والخسائر الإنسانية الكارثية الناشئة عنها، تبرز ضرورة مواصلة العمل الرامي إلى السيطرة على هذه الأسلحة. فتاريخ تنظيم الأسلحة وسياساته يفرضان علينا اتخاذ نهج شامل ومنصف يراعي الأولويات والمصالح الأمنية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

من الجوهري ألا يؤدي السعي إلى تحقيق نزع السلاح النووي إلى اختلالات مزعزعة للاستقرار، كتلك التي أشعلت فتيل الحربين العالميتين في القرن الماضي. وتنص الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح على توجيه واضح في ذلك الصدد:

> ”إلى جانب المفاوضات المتعلقة بتدابير نزع السلاح النووي، ينبغي إجراء مفاوضات بشأن التخفيض المتوازن للقوات المسلحة والأسلحة التقليدية على أساس مبدأ عدم الانتقاص من أمن الأطراف بغية تشجيع أو تعزيز الاستقرار بالاعتماد على مستوى عسكري أدنى، مع مراعاة حاجة جميع الدول إلى حماية أمنها“ (القرار دإ-٢/١٠، الفقرة ٢٢)

يلوح في أفق الأسلحة التقليدية العديد من الاتجاهات المثيرة للقلق. ويأتي على رأس تلك الاتجاهات مستوى النفقات

العسكرية العالمية ونطاقها. فقد بلغت النفقات الحالية في التجارة الدولية على الأسلحة التقليدية ما يقارب تريليونين دولار. ومن المفارقات أنه بينما تبلغ الميزانية الإجمالية للأمم المتحدة حوالي ٣ في المائة من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي، يزيد حجم الإنفاق على تأجيج النزاعات وزيادة حدتها، عوضا عن منع نشوبها، بحوالي ٣٣ مرة. ويبدو الاتجاه نفسه مبعث قلق على الصعيد الإقليمي أيضا، ولا سيما في جنوب آسيا حيث يفوق الإنفاق العسكري للدول كثيرا جميع قنوات الإنفاق الأخرى. وذلك الإنفاق العسكري ينطوي على احتمالات زيادة عدم الاستقرار وتعريض التوازن الإقليمي الهش للخطر.

لا نزال نشعر بالقلق جراء تزايد عمليات نقل الأسلحة التقليدية، ولا سيما في المناطق المضطربة، وهو ما لا يتسق مع ضرورات صون السلام والأمن والاستقرار. ويجب التخلي عن سياسة ازدواج المعايير تجاه جنوب آسيا استنادا إلى الاعتبارات الاستراتيجية والسياسية والتجارية الضيقة. وتلتزم باكستان من جانبها بإنشاء نظام استراتيجي لضبط النفس في منطقة جنوب آسيا، بما في ذلك عنصر توازن القوة التقليدية. وباكستان ليست شريكة في أي سباق تسلح في المنطقة، ولا تنوي ذلك أبدا.

أنشأت باكستان مجموعة من الآليات اللازمة في مجالات التشريع والتنظيم والإنفاذ، فضلا عن الآليات المؤسسية لمعالجة شتى المسائل المتصلة بتنظيم الأسلحة التقليدية. ويتناول الفريق المشترك بين الوزارات تلك المسائل بطريقة متكاملة. ووضعت أيضا المبادئ التوجيهية المتعلقة بسياسات الصادرات، إلى جانب آلية التقييم الوطنية لتنظيم الاتجار بهذه الأسلحة. ونواصل اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز نظام الإنفاذ الذي يشمل الواردات والترخيص. وتتطلع باكستان إلى الاختتام الناجح للمؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه في عام ٢٠١٨، وأن يسفر عن نتائج قوية.

لقد صوتت باكستان مؤيدة للقرار ٢٣٤/٦٧ باء الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة معاهدة تجارة الأسلحة. وإذ نواصل استعراض المعاهدة على الصعيد الوطني، نرى أن نجاحها وفعاليتها وعالميتها مرهونة بتنفيذها على نحو غير تمييزي، وخاصة التزام الدول الأطراف التزاما صارما بمبادئ المعاهدة.

أصبحت اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر عنصرا لا غنى عنه للآلية المعاصرة المتعلقة بالعمل الإنساني ونزع السلاح وتحديد الأسلحة، فضلا عن كونها منتدى للنظر في أفضل السبل الممكنة لحماية المدنيين والجنود من أضرار تلك الأسلحة. ويكمن نجاح الاتفاقية في الحفاظ على التوازن الدقيق الذي تسعى إليه بين الاعتبارات الإنسانية والمصالح الأمنية المشروعة للدول. وتوفر الاتفاقية أيضا منتدى مناسبا لتناول مسألة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع بطريقة شاملة ومتوازنة. وتتشاطر باكستان الشواغل المتعلقة بحصول واستخدام الإرهابيين والجهات الفاعلة من غير الدول على الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع ومختلف أنواع الأسلحة التقليدية.

تشرفت باكستان برئاسة المؤتمر الاستعراضي الخامس للأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة في كانون الأول/ديسمبر. واستعرض المؤتمر الاتفاقية على نحو شامل وحقق نتائج كبيرة. واتخذت فيه بعض القرارات الهامة والبعيدة المدى في التصدي للعديد من المسائل الموضوعية المعاصرة، بما في ذلك بشأن المسألة المهمة جدا المتعلقة بالأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. ووضع المؤتمر أيضا الأساس اللازم لمعالجة المسائل المالية الخطيرة التي تؤثر على الاتفاقية، والتي ينبغي حلها بصورة مستدامة وعلى سبيل الأولوية.

السيدة مكارني (كندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نرى أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تعمل معا وبصورة جماعية على منع نشوب النزاعات من خلال تحسين تناول الصلات بين

النزاعات وحقوق الإنسان والتنمية. إن العمل الإنساني والأمني والإنمائي الذي يأخذ في الحسبان التنوع والمسائل الجنسانية يساعد على منع نشوب النزاعات وإعادة بناء المجتمعات وتحقيق السلام المستدام.

وتمثل الأسلحة التقليدية الأغلبية الواسعة من الأسلحة المستخدمة في جميع النزاعات المسلحة. ومن شأن انتشار هذه الأسلحة واستخدامها على نحو غير مشروع أن يجعلا منها وقودا للنزاعات وإطالة أمدها مما يؤدي بدوره إلى عدم الاستقرار الإقليمي ويسهم في انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنسي وإعاقة التنمية وزيادة اللامساواة بين الجنسين بصورة هيكلية.

من الحيوي تعميم وتنفيذ القوانين والمعايير الدولية ذات الصلة بالأسلحة التقليدية التي اتفقنا عليها بالفعل. ويجب علينا أن نواصل العمل أيضا على تقييد أو حظر نظم الأسلحة ذات الآثار العشوائية أو المفرطة الضرر. وأتناول فيما يلي خمس مسائل نوليها اهتماما خاصا.

أولا، ستنضم كندا قريبا إلى معاهدة تجارة الأسلحة. وقُدم في نيسان/أبريل مشروع قانون في البرلمان الكندي يجيز انضمامها إلى المعاهدة. وسيفي تشريعنا الوطني بجميع متطلبات معاهدة تجارة الأسلحة. بل سنتجاوز متطلباتها في بعض المجالات.

ثانيا، يصادف هذا العام أيضا الذكرى السنوية العشرين للتوقيع على اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد التي كانت تتويجا لعملية أوتاوا ولسنوات عديدة من مشاركة المجتمع المدني. وبالنسبة لكندا فإن الإجراءات المتعلقة بالألغام تعدُّ أمرا أساسيا لنجاح أهداف التنمية المستدامة لأنها أساس لجهود السلام وتحقيق الاستقرار وتقديم المساعدة الإنسانية.

في العام الماضي تبرعت كندا بمبلغ ١٧,٥ مليون دولار لدعم الإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان وكولومبيا والعراق وسري لانكا وأوكرانيا. والتزمت الدول الأطراف الـ١٦٢ في اتفاقية أوتاوا بعدم استخدام تلك الأسلحة المدمرة. وتمكنا من تدمير ما يزيد على ٥١ مليون لغم وانخفض عدد ضحايا الألغام الجدد انخفاضا كبيرا. ومع ذلك، لا يمكن لنا أن نوقف مساعينا. فلا يزال ثمة تلوث هائل موروث من الماضي، بينما يستمر التلوث حديثا أيضا، بما في ذلك الألغام المضادة للأفراد اليدوية الصنع. نهيب بجميع الدول تجديد تأييدها القوي لهدف الاتفاقية المتمثل في إيجاد عالم خال من الألغام المضادة للأفراد بحلول عام ٢٠٢٥.

(تكلمت بالفرنسية)

ثالثا، بصفتنا دولة طرفا في اتفاقية الذخائر العنقودية، نحث جميع الدول على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الذخائر العنقودية بحلول عام ٢٠٣٠. إن العدد الكبير من الدول الأطراف فعلا في الاتفاقية يشهد على زيادة الوعي بالآثار الإنسانية المدمرة لهذه الأسلحة.

رابعا، ستشارك كندا في فريق الخبراء الحكوميين المعني بنظم الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل وفقا لأحكام الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. ومن الضروري تعميق فهم المجتمع الدولي للمسائل المعقدة التي تثيرها هذه الأسلحة. ويجب تسوية الوضع المالي للاتفاقية ليتسنى عقد الاجتماعات الهامة كما هو مقرر.

أخيرا، يجب علينا مناهضة الاستخدام المنهجي للأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. فأهداف هذه الهجمات العشوائية هم المدنيون، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني والموظفون الطبيون، فضلا عن المرافق المدنية الأساسية. ويجب علينا أن نواصل الجهود الرامية إلى تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني عن طريق التثقيف والمساءلة وتبادل أفضل الممارسات.

(تكلمت بالإنكليزية)

عند مناقشة هذه المسائل يجب علينا أيضا أن نأخذ في الاعتبار الأثر غير المتناسب للكثير من الأسلحة التقليدية على

المدنيين. وتبقى تلك الآثار لفترة طويلة بعد انتهاء النزاعات، وفيما يتعلق بالألغام الأرضية فإنها تنتشر في مناطق أبعد من مناطق النزاع المحددة، في حالة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

السيد محمد (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نظرا لضيق الوقت، سأقصر ملاحظاتي على خمس مسائل، ألا وهي معاهدة تجارة الأسلحة واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، واتفاقية الذخائر العنقودية، ونظم الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، وبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ومكافحته والقضاء عليه.

منذ دخول معاهدة تجارة الأسلحة حيز النفاذ، تزايد عدد الدول الأعضاء الأطراف فيها، بشكل كبير، مما يبرز العمل العظيم الذي قامت به الدول الأطراف نحو إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة. على الرغم من أن معاهدة تجارة الأسلحة تضع معايير عالية، فإن العديد من الدول لديها فهم مشترك لمنع التجارة غير المشروعة في الأسلحة التقليدية. وفي هذا الصدد، ترحب جنوب أفريقيا بالدول التي انضمت مؤخراً إلى معاهدة تجارة الأسلحة، لا سيما بلدان المنطقة الأفريقية: بنن وكابو فيردي ومدغشقر.

وسيسهم التنفيذ الكامل والفعال للمعاهدة في تعزيز السلم والأمن الدوليين عن طريق الحد من المعاناة الإنسانية الناجمة عن العنف المسلح، الذي غالبا ما يؤثر على النساء والأطفال. وتؤيد جنوب أفريقيا عملية معاهدة تجارة الأسلحة التي تنشئ مجموعات العمل الدائمة المتفق عليها في المؤتمر الثالث للدول الأطراف بهدف إنشاء منبر دائم لجميع الدول، سواء المصدرة أو المستوردة منها، لتبادل الآراء والخبرات بشأن تنفيذ الالتزامات التي تنص عليها المعاهدة. وتحقيقا لهذه الغاية، تناشد جنوب أفريقيا جميع الدول التي لم توقع و/أو تصدق بعد على المعاهدة، لا سيما البلدان الرئيسية المنتجة والمصدرة للأسلحة التقليدية، أن تفعل بذلك من أجل مواصلة تعزيز الطابع العالمي للمعاهدة.

تتطلع جنوب أفريقيا إلى المؤتمر الاستعراضي المقبل بشأن برنامج عمل الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تحت رئاسة فرنسا، المقرر عقده في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٨. وندعو إلى تجديد الالتزام بالتنفيذ الكامل لبرنامج العمل على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وقد تحقق بالفعل تقدم كبير من خلال الإجراءات الرامية إلى إدماج أحكام البروتوكول الإقليمي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المعني بمراقبة الأسلحة النارية والذخائر والمواد الأخرى ذات الصلة.

يشرف جنوب أفريقيا أن تدعم وتشارك في تقديم مشروع القرار المعنون ”الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه“ (A/C.1/72/L.56). ويرتبط مشروع القرار ارتباطا مباشرا بالهدف ١٦ من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي يسعى إلى تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وحصول الجميع على العدالة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

تؤكد جنوب أفريقيا من جديد التزامها باتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة والمبادئ الإنسانية المكرسة فيها. ونعلق أهمية كبيرة على تلك الاتفاقية الإطارية، كما يتضح من تصديقنا على جميع البروتوكولات الملحقة بها. وترحب جنوب أفريقيا بنتائج المؤتمر الاستعراضي الخامس للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية الأسلحة التقليدية، الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، ولا سيما قرار عقد اجتماع للأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية وإنشاء فريق خبراء حكوميين مفتوح باب العضوية لمناقشة التكنولوجيات الناشئة في مجال أنظمة الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. لكن من دواعي القلق الشديد أنه لم يكن من

الممكن عقد بعض اجتماعات اللجنة في عام ٢٠١٧ بسبب القيود المالية. لذلك، تشجع جنوب أفريقيا الدول التي لم تفِ بعد بالتزاماتها المترتبة عليها فيما يتعلق بالاشتراكات المقررة أن تفعل ذلك من أجل ضمان التنفيذ والمشاركة الفعالين في الاجتماعات المقبلة.

في ضوء اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية، المعقود في جنيف في شهر أيلول/سبتمبر، تظل هناك شواغل بشأن استخدام الذخائر العنقودية في بعض البلدان. وقرار جنوب أفريقيا الانضمام إلى الاتفاقية يرجع إلى اقتناعنا بأن هذه الأسلحة لم تعد تتقادم كأسلحة للحرب الحديثة فحسب، بل إن استخدامها الأخير في الصراعات أظهر أنها تسبب ضررًا غير مقبول للمدنيين، حتى بعد فترة طويلة من وقف الأعمال القتالية الفعلية. ولا نزال ملتزمين تماما بالتنفيذ الكامل لأحكام الاتفاقية ونتائج خطة عمل دوبروفنيك لعام ٢٠١٥.

السيدة رودريغيس كاميخو (كوبا) (*تكلمت بالإسبانية*): نؤيد تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/72/PV.17).

بينما يعاني ٧٠٠ مليون شخص في العالم من الفقر المدقع، يعاني ٨١٥ مليون إنسان من الجوع المزمن، ويموت ٥ ملايين طفل سنوياً بسبب الأمراض التي يمكن الوقاية منها أو الشفاء منها، كمذلك يوجد ٧٥٨ مليون شخص أمي في صفوف البالغين، ويطور منتجو الأسلحة الرئيسيون أسلحة تقليدية متطورة وفتاكة بشكل متزايد، وتمت زيادة الإنفاق العسكري العالمي ليبلغ ١,٧ تريليون دولار، مما يشكل تهديدا للاستقرار والأمن والسلام على الصعيد الدولي.

يتعين توجيه الموارد التي تهدف اليوم إلى إشعال الحروب في اتجاه القضاء على الفقر المدقع والجوع. ويجب أيضا أن تتوقف المعايير المزدوجة في مجال نزع السلاح. وبالإضافة إلى زيادة الاختلال الملحوظ فيما يتعلق بإنتاج هذه الأسلحة وحيازتها والاتجار بها، يحاول المنتجون الرئيسيون للأسلحة التقليدية ذات الآثار المدمرة عرقلة جهود البلدان النامية، بما في ذلك من خلال القوانين الدولية الخاصة بالشراء، واستخدام أنواع معينة من الأسلحة التقليدية الأقل تطوراً للدفاع عن النفس، مثل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويجب احترام الحق المشروع للدول في صنع الأسلحة التقليدية واستيرادها والاحتفاظ بها لتلبية احتياجاتها من الأمن والدفاع عن النفس، وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وتؤكد كوبا من جديد أن لأولوية القصوى يجب أن تتمثل في تنظيم الأسلحة التقليدية الأكثر تطورا وتدميرا والحد منها، حيث أنها تتسبب في معظم الضحايا الأبرياء في الحروب الحديثة.

تولي كوبا أولوية عالية لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وتلتزم بدقة بأحكامها وأحكام البروتوكولات الإضافية الأول والثاني في النسخة الأصلية والثالث والرابع والخامس، التي بلدنا طرف فيها.

نؤيد اعتماد بروتوكول في أقرب وقت ممكن يحظر الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، المعروفة أيضًا باسم الروبوتات القاتلة، قبل الشروع في إنتاجها ونشرها على نطاق واسع. وبالمثل، نحن بحاجة إلى لوائح بشأن استخدام الأسلحة بدرجة معينة من الاستقلالية. وندعو إلى تنظيم عملية أطلاق الطائرات العسكرية بدون طيار التي تودي هجماتها بعدد كبير من الضحايا المدنيين.

تؤكد كوبا من جديد أن برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي اعتمدته الجمعية العامة، يشكل الأداة الدولية الرئيسية للتصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويتعين ألا يتأثر التوازن الدقيق لبرنامج العمل بتعزيز التآزر المصطنع مع صكوك أخرى ذات طبيعة ونطاق مختلفين لا يحظيان بتوافق الآراء.

ونؤكد من جديد أن جوانب الغموض وعدم التوازن وحدود معاهدة تجارة الأسلحة تقوض فعاليتها وكفاءتها. حيث تمنح تلك المعاهدة امتيازات للدول التي تصدر الأسلحة التقليدية على حساب المصالح المشروعة لبقية الدول، بما في ذلك الدفاع والأمن الوطني. وتنص معاهدة تجارة الأسلحة على معايير ذاتية يمكن التلاعب بها بسهولة من أجل الموافقة على عمليات نقل الأسلحة أو رفضها. فهي، على نحو لا مسوغ له، لا تحظر نقل الأسلحة إلى أطراف غير مرخص لها من غير الدول على الرغم من كونها المصدر الرئيسي للاتجار غير المشروع بالأسلحة.

نؤكد من جديد أنه من أجل القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يجب علينا مواجهة ومعالجة أسبابه الاجتماعية والاقتصادية العميقة.

ويتطلب هذا أيضا مواءمة التعاون والمساعدة الدوليين بما يتناسب مع الاحتياجات الوطنية للدولة. وستواصل كوبا العمل بهمة وبصورة بناءة في المؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

السيد ليم (سنغافورة) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفد بلدي أن يهنئكم يا سيدي، بمناسبة انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. وتقدم سنغافورة دعمها الكامل لكم ولأعضاء مكتبكم في سعيكم إلى تحقيق نتائج حاسمة في هذه الدورة.

وتؤيد الفلبين البيان الذي أدلى به ممثل أندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/72/PV.17)، والبيان الذي أدلى به ممثل تايلند باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان).

وأود أن أثير أربع نقاط باسم وفد سنغافورة.

أولا، تؤكد سنغافورة مجددا التزامها بدعم جهود الأمم المتحدة الرامية إلى التصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة، والاستخدام غير المسؤول للذخائر التقليدية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وما برح التحويل غير المشروع للأسلحة يمثل عاملا تمكينيا رئيسيا في النزاعات المسلحة التي كثيرا ما تهدد السلام والأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية على الصعيد العالمي. وينبغي لنا أيضا أن نعترف بالتحديات المتزايدة والعواقب الخطيرة، مثل ارتفاع الخسائر في صفوف المدنيين الناجمة عن الاستخدام العشوائي للأسلحة الصغيرة. ولذلك، فإن سنغافورة تؤيد تماما الجهود الدولية للتعامل مع التهديدات التي يشكلها الاتجار غير المشروع بالأسلحة، والاستخدام العشوائي للأسلحة التقليدية.

وعلى الصعيد الوطني، لدى سنغافورة نظام قوي لمراقبة الصادرات للحد من تدفق الأسلحة غير المشروعة عبر البلد. وهو يعرف باسم قانون مراقبة السلع الاستراتيجية، وينظم تصدير السلع الاستراتيجية وشحنها العابر وعبورها – وهي تشمل بنودا عسكرية تقليدية وسلعا مزدوجة الاستخدام – عبر سنغافورة.

وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، تؤيد سنغافورة برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي الذي يُمكّن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها، وهما أداتان فعالتان لكبح الإنتاج غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها. وقد حضرت سنغافورة بانتظام اجتماع الدول الذي يعقد مرة كل سنتين بشأن الأسلحة الصغيرة. وفيما يتعلق بالاجتماع السادس لفترة السنتين، المعقود في عام ٢٠١٦، نعرب عن الارتياح لما لاحظناه من إحراز تقدم كبير في النهوض بتنفيذ نطاق برنامج العمل. ونرحب بالمشاورات المبكرة التي عقدتها فرنسا في نيويورك بشأن المؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج العمل في عام ٢٠١٨. ونتطلع إلى سنة أخرى من المناقشات النشطة هذا العام.

وما فتئ وفد بلدي يؤيد الجهود العالمية الرامية إلى وضع معايير دولية مشتركة لتنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية.

وقد وقعت سنغافورة معاهدة تجارة الأسلحة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وتقوم مختلف الوكالات والجهات المعنية لدينا بإعداد عمليات، فضلا عن إرساء أسس القوانين المحلية اللازمة التي ستسن من أجل التنفيذ الكامل لالتزامات معاهدة تجارة الأسلحة. وترحب سنغافورة بالتقدم الذي أحرزته المعاهدة منذ دخولها حيز النفاذ في عام ٢٠١٤. ولقد شاركنا بنشاط في مؤتمرات الدول الأطراف في المعاهدة منذ عام ٢٠١٥، ونقر بالجهود الهامة التي بذلت من أجل تحقيق توافق في الآراء بشأن القضايا الرئيسية خلال تلك الدورات.

ثالثا، تواصل سنغافورة دعم المبادرات الدولية المتخذة ضد الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر العنقودية والأسلحة التقليدية. ولقد أيدنا قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بهذه المسائل بالنظر إلى الآثار الإنسانية السلبية لاستخدام تلك الأسلحة ضد المدنيين الأبرياء. ولدينا وقف اختياري إلى أجل غير مسمى لتصدير الألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر العنقودية. ونرحب أيضا بالاجتماعات السنوية للجنة التوجيهية للمركز الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا للإجراءات المتعلقة بالألغام في مقرها في بنوم بنه، الذي يعمل بوصفه مركز امتياز إقليمي لمعالجة الجوانب الإنسانية للذخائر غير المنفجرة والمتفجرات من مخلفات الحرب.

رابعا، تؤيد سنغافورة الجهود الرامية إلى تعزيز الشفافية في عمليات نقل الأسلحة الدولية. وقدمت سنغافورة تقارير سنوية إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية منذ عام ١٩٩٣. وقامت سنغافورة أيضا بدور بناء بصفتها عضوا في فريق الخبراء الحكوميين فيما يتعلق بسلسلة اجتماعات سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية لعام ٢٠١٦. ومن خلال الجهود الجماعية التي يبذلها الفريق، جرى تعزيز أداة الإبلاغ الطوعي في السجل لتجسد بشكل أفضل الشفافية في عمليات نقل الأسلحة الدولية والتطورات في مجال الأسلحة التقليدية.

ولئن كانت سنغافورة توافق على أنه ينبغي للدول أن تفي بالتزاماتها القانونية والدولية المتعلقة بنقل الأسلحة، فإننا نعتقد اعتقادا راسخا بأنه لا يمكن تجاهل الشواغل الأمنية المشروعة والحق في الدفاع عن النفس لأي دولة. وفي هذا الصدد، تلتزم سنغافورة بقوة بالاضطلاع بدورها، وتقف على أهبة الاستعداد للعمل مع الدول الأعضاء الأخرى للحفاظ على السلم والأمن الدوليين من خلال نزع السلاح.

السيدة بانابوكي (سري لانكا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/72/PV.17).

ما برح الاستخدام الواسع النطاق للأسلحة التقليدية هو المسؤول عن الخسائر البشرية الكبيرة في جميع أنحاء العالم. ويشكل الاتجار غير المشروع والاستخدام غير المنظم لهذه الأسلحة، ولا سيما في أيدي جهات فاعلة من غير الدول، تهديدا خطيرا للأمن العالمي ويهدد حياة السكان في جميع أنحاء العالم. وقد عانينا مباشرة من الدمار الذي يمكن أن يسببه الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة، فسري لانكا تعي تماما عواقب التهديدات التي يمكن أن تشكلها الأسلحة التقليدية بالنسبة لأمن الدولة وسكانها.

فأثناء النزاع الداخلي الذي امتد لثلاثة عقود، استغلت الجماعات الإرهابية في سري لانكا بشكل كبير سهولة الحصول على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الصعيد العالمي من أجل شراء واستخدام تلك الأسلحة ضد الحكومة المنتخبة ديمقراطيا وضد شعب سري لانكا. وفي مرحلة ما بعد النزاع، بدأت سري لانكا تكشف ليس فقط الشبكات الخارجية الواسعة النطاق والتي يسرت النقل غير المشروع للأسلحة التقليدية، بل أيضا الترسانة الضخمة التي تمكن الإرهابيون من الحصول عليها. إن المخزونات الضخمة من الأسلحة التي استُردت تشهد على

السهولة التي استطاع بها الإرهابيون الحصول على هذه الأسلحة على الصعيد العالمي.

وسري لانكا ملتزمة التزاما راسخا بمكافحة الاتجار غير المشروع والانتشار غير المنظم لهذه الأسلحة. وعلى إثر القضاء على الإرهاب، شرعنا في حملة على الصعيد الوطني لاسترداد الأسلحة غير المشروعة، وإجراء تحليل جديد بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لا سيما في المناطق التي كان الإرهابيون يحتفظون فيها بترسانات غير مشروعة. وتعتبر سري لانكا أن اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر صك قانوني هام يسهم في حماية المدنيين والمقاتلين على حد سواء، من الآثار المفرطة الضرر والعشوائية للأسلحة التقليدية – مع مراعاة الشواغل الأمنية المشروعة للدول.

وقد أنشأت سري لانكا لجنة وطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة غير المشروعة بوصفها إحدى الدول الموقعة على برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. والهدف الرئيسي للجنة، في الوقت الحاضر، هو إنشاء قاعدة بيانات وطنية بشأن استخدام المدنيين للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في البلد. وحظيت اللجنة بدعم مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك الأمم المتحدة. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه يتعين تقديم تلك المساعدة في بناء القدرات إلى البلدان النامية، عند طلبها، لإدارة هذه المسألة البالغة الأهمية.

وبينما توافق سري لانكا من حيث المبدأ على التدابير الدولية الرامية إلى التصدي لمسألة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ترى أن من المهم ضمان عدم تأثير أي تدابير تتخذها الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها لكبح انتشار تلك الأسلحة، على الحقوق الأصيلة للدول في شراء الأسلحة وحيازتها للدفاع عن النفس وتوفير السلامة لمواطنيها. ونرى أن التدابير الدولية الرامية إلى الحد من الانتشار ينبغي أن تركز أيضا على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي هذا السياق، ترى سري لانكا أن البلدان التي تنتج هذه الأسلحة عليها مسؤولية أكبر لرصد ومراقبة انتشارها.

تدعو سري لانكا إلى اتخاذ إجراءات جماعية عاجلة ومجدية لمعالجة تلك المسألة البالغة الأهمية، من أجل ضمان سلامة ورفاه شعبنا، والسلام والاستقرار على مستوى العالم.

السيد لوكي ماركيس (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا نيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/72/PV.17).

إن إكوادور وفاء بالتزامها بنزع السلاح والسلام العالمي واحتراما دقيقا لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، تؤكد من جديد التزامها الثابت بالاتفاقية المتعلقة بالذخائر العنقودية، وتكرر دعوتها إلى تحقيق عالميتها. ويدين الرأي العام الدولي تلك الأسلحة البشعة، أينما استخدمت أو أيا كانت الجهة التي تستخدمها. ولذلك، نشجع جميع دول العالم على أن تحذو نفس الحذو، دون ازدواجية في المعايير. ونرحب بتصديق بنن ومدغشقر على ذلك الصك منذ الجلسة الأخيرة للجنة.

وفي نفس المنطلق، تعرب إكوادور عن تأييدها الكامل لاتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام. وفي هذا الصدد، يشدد بلدي على هدفه المتمثل في تحويل حدوده إلى أماكن فاعلة في تحقيق الاتحاد والتكامل الآمنين من خلال مشاريعه الإنمائية الخاصة والمشتركة، مع البلدان المجاورة. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة بوجه خاص إلى جميع البرامج الإنسانية لإزالة الألغام التي اضطلعت بها إكوادور مع بيرو على طول حدودهما المشتركة. وتواصل إكوادور العمل بشأن عملية إزالة الألغام من أراضيها بغية استكمالها في أقرب وقت ممكن. ولهذا السبب، طلبت من مؤتمر الدول

الأطراف، الذي انعقد في سانتياغو في نهاية عام ٢٠١٦، تمديد الأجل المتوقع مبدئيا وحصلت عليه.

أما فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فيود وفدي أن يشدد على أهمية برنامج عمل الأمم المتحدة والصك الدولي للتعقب المنبثق منه بوصفه الإطار الدولي الرئيسي والقائم على توافق الآراء لمنع ومكافحة واستئصال الاتجار غير المشروع بها. كذلك نبرز التزامنا بتنفيذ البيانات المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٢، والاتفاقات المتصلة بتنفيذها على الصعيدين الوطني والإقليمي والعالمي، ولا تزال لدينا توقعات إيجابية بشأن المؤتمر الاستعراضي المقبل في عام ٢٠١٨. كذلك إكوادور طرف في بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

يعتقد بلدي أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل المناقشة المتعلقة بالطائرات المسيرة من دون طيار ومنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. فاستخدام هذه التكنولوجيات الجديدة في الحرب تثير شواغل إنسانية وأخلاقية وقانونية خطيرة، والتي يجب على المجتمع الدولي، في مختلف منتدياته الإقليمية والعالمية، أن يواصل النظر في الآثار المترتبة على استخدامها في القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حظر هذا النوع من الأسلحة. من هنا، نأسف لعدم عقد اجتماع فريق الخبراء الحكوميين المعني بنظم الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل لأسباب تتعلق بالميزانية. ونأمل التوصل إلى حل لهذا الوضع، بمساعدة جميع الدول.

في الختام، نود التعليق بإيجاز على معاهدة تجارة الأسلحة. امتنعت إكوادور عن التصويت الذي اعتمد بموجبه ذلك الصك. وفي تلك المناسبة، أعلنا أننا سنتابع تنفيذه باهتمام بغية اتخاذ قرار بشأنه. ولا تزال السلطات في إكوادور تواصل إجراء هذا التحليل. وللأسف، نود أن نشير إلى أن التطورات في الاجتماع الأخير للدول الأطراف في المعاهدة تحملنا على الاعتقاد بأن هذا الصك يجري تسييسه حاليا بحيث يصبح تنفيذه لا يكون واضحا دائما وينطوي على معايير مزدوجة. عندما شاركت إكوادور في مؤتمر التفاوض بشأن المعاهدة حذرت من أن معاهدة تجارة الأسلحة كانت تستخدم لأغراض سياسية.

السيدة كيوبونسان (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (*تكلمت بالإنكليزية*): يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل تايلند بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا. إلا أنني أود أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

واجهت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تجارب مؤلمة جراء الآثار الإنسانية والإنمائية التي سببها استخدام الأسلحة التقليدية. لذلك، تدعم جمهورية لاو بقوة العمل الذي يقوم به المجتمع الدولي بشأن تحديد الأسلحة التقليدية ونزع السلاح وتشارك فيها بنشاط. ومن هذا المنطلق، انضمت جمهورية لاو إلى الصكوك الدولية الرئيسية في هذا المجال، مثل الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وبروتوكولاتها الأربعة، والاتفاقية المتعلقة بالذخائر العنقودية. كما يدعم وفدي نص وروح وأهداف اتفاقية حظر الألغام، وهذا تجلى من خلال التصويت لصالح قرار الجمعية العامة ٥٦/٦٤، رغم أننا لسنا طرفا في هذه الاتفاقية بعد.

على الرغم من أن الأسلحة التقليدية ليس لها نفس تأثير أسلحة الدمار الشامل، إلا أن الاستخدام الواسع النطاق لهذه الأسلحة يمكن أيضا أن يخلف آثارا إنسانية كبيرة ذات عواقب طويلة الأمد. وتشكل المتفجرات من مخلفات الحرب مثالا جيدا حيث أدت إلى مشاكل إنسانية لفترة طويلة بعد انتهاء النزاع. ولا تزال تلك المتفجرات تشكل عقبة رئيسية أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العديد من البلدان، بما فيها بلدي.

كما تعلمون، تعد جمهورية لاو أحد أكثر البلدان تلوثا بالذخائر غير المنفجرة في العالم. فقد أسقطت حوالي ٢٧٠

مليون قطعة من الذخائر العنقودية أثناء حرب الهند الصينية التي استمرت ٩ سنوات، في الفترة من ١٩٦٤ إلى ١٩٧٣، فوق أراضي لاو، منها حوالي ٣٠ في المائة لم تنفجر ولا تزال الآن مبعثرة في معظم مقاطعات البلد. ولمواصلة التصدي لهذا التحدي الهائل بطريقة منهجية، اعتمدت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في أيلول/سبتمبر من العام الماضي الهدف ١٨ من أهداف التنمية المستدامة الوطنية، المعنون ”حياة آمنة من الذخائر غير المتفجرة“.

كذلك تشعر جمهورية لاو بالقلق إزاء طائفة واسعة من الآثار الأمنية والإنسانية الناجمة عن تصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتداولها بطريقة غير مشروعة. ومرد ذلك إلى أن هذه الأسلحة تستخدم على نطاق واسع من قبل المجرمين والمتجرين بالمخدرات. ولذلك، يؤيد وفد بلدي برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه في سياق التصدي لهذه المسألة.

إن جمهورية لاو بوصفها أحد أشد البلدان تضررا، ما فتئت تدعو بنشاط إلى تعزيز عالمية الاتفاقية المتعلقة بالذخائر العنقودية للحيلولة دون وقوع المزيد من الضحايا بين البشر جراء الذخائر غير المنفجرة. ومن هنا، ترحب جمهورية لاو بنتائج الاجتماع السابع للدول الأطراف في الاتفاقية الذي انعقد الشهر الماضي في جنيف بسويسرا، وتتطلع إلى الاجتماع الثامن للدول الأطراف في الاتفاقية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وتود جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن تغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لتناشد البلدان التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية أن تفعل ذلك من أجل إيجاد عالم خال من الذخائر العنقودية.

أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر للشركاء في التنمية على ما قدموه من دعم ومساعدة أسهمت في جهودنا الرامية إلى تخليص بلدنا من الذخائر غير المنفجرة مما سيسهم، بدوره، في تنفيذ العديد من أهداف التنمية المستدامة، مثل أهداف التنمية المستدامة من ١ إلى ٨ والهدف ١٧.

السيدة روبنارين (جمهورية ترينيداد وتوباغو) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلي به باسم الجماعة الكاريبية (انظر A/C.1/72/PV.17).

بالنسبة لترينيداد وتوباغو، شأنها شأن كثير من البلدان في منطقتنا، لا تزال التنمية وحقوق الإنسان الخاصة بمواطنينا تتأثر سلبا جراء الأنشطة غير المشروعة العابرة للحدود الوطنية المرتبطة بالتجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر المرتبطة بها.

غير أن التجربة علمتنا أن تلك الحقائق المؤسفة لا يمكن مواجهتها بنجاح إلا إذا اعتمدنا نهجا تعاونيا على أساس برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصكوك ذات الصلة، مثل الصك الدولي الذي يُمكّن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يُعوّل عليها، وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، وهو مكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومعاهدة تجارة الأسلحة. ونشعر بالتفاؤل جراء الزخم الذي شهدناه خلال السنوات الثلاث الماضية لتنظيم ومراقبة الأسلحة التقليدية من خلال معاهدة تجارة الأسلحة.

يعتقد وفد بلدي أنه من خلال الجهود الحثيثة لجميع الدول، يمكن أن تصبح المعاهدة خطوة هامة نحو فرض سيادة القانون على أشكال التجارة الدولية كافة في الأسلحة. ونلاحظ الخطوات التدريجية التي حدثت في نطاق المعاهدة منذ دخولها حيز النفاذ، ونود بصفة خاصة التشديد على عقد المؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة في أيلول/سبتمبر.

ويسرنا إنشاء الصندوق الاستئماني الطوعي وقرار المؤتمر بتشكيل فريق عامل مخصص مفتوح باب العضوية بشأن التنفيذ الفعال للمعاهدة. ويحث بلدي جميع الدول الأعضاء التي لم تقم بذلك بعد على اتخاذ الخطوات اللازمة للتصديق على معاهدة تجارة الأسلحة وبروتوكول الأسلحة النارية وتنفيذهما.

تتطلع ترينيداد وتوباغو إلى مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل. ونشير إلى الاختتام الناجح للاجتماع السادس من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء، حيث رحبت الجماعة الكاريبية بالإشارات الواردة في الوثيقة الختامية إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وبخاصة الإشارات الصريحة إلى الهدف ١٦ والغاية ١٦-٤. ونعتقد أنه تم إرساء أساس جيد للمؤتمر الثالث للاستعراض في عام ٢٠١٨. إضافة إلى أن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، إدراكا منها لعوامل التكامل بين معاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج العمل، وفي ضوء محدودية القدرات، تواصل السعي إلى تحديد تدابير عملية تتيح مواءمة تنفيذ المعاهدة وبروتوكول الأسلحة النارية وبرنامج العمل. وسنواصل الدعوة إلى إدراج النساء بوصفهن أطرافا فاعلة في عملية الأسلحة الصغيرة. وترينيداد وتوباغو، إسهاما منها في النقاش الدائر بشأن تلك المسألة، ستشارك بالتزامن مع حملة مراقبة الأسلحة، في استضافة مناسبة جانبية في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر على هامش هذه الدورة للجنة.

في أوقات انعدام اليقين المالي والاقتصادي على الصعيد العالمي، تجد العديد من الدول الأعضاء صعوبة في حشد الموارد الكافية لمعالجة العديد من المسائل، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية من جميع الأنواع. لذلك تشيد ترينيداد وتوباغو بمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتعزيز ما يقدمه من مساعدات إلى بلدان الجماعة الكاريبية، بما في ذلك من خلال برامج بناء القدرات والمساعدة التقنية فضلا عن الدعوة بشأن مجموعة من المسائل المتعلقة بالسلام والأمن ذات الصلة بالمنطقة.

أثبتت الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية أنها عنصر أساسي في الإطار المعياري الأوسع نطاقا لحماية المدنيين. ومن الواضح بشكل لا لبس فيه أن التمويل أو الاستثمار في الأسلحة المحظورة يقوض الإطار القانوني الدولي الذي يحكم حظرها. إن انضمام بلدي إلى الاتفاقية يدل على التزامنا المستمر بالانضمام إلى الجهود الرامية إلى القضاء على الضرر المروع الذي تشكله هذه الأسلحة العشوائية. ولذلك نؤيد الرأي القائل بأن الاستثمار في إنتاجها يتعارض مع الاتفاقية.

السيد آيت عبد السلام (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد الجزائر تأييدا تاما البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل مصر بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/72/PV.17).

تود الجزائر التأكيد على أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتراكمها المفرط لا يزال يهدد السلام والأمن والاستقرار في العديد من البلدان والمناطق، ولا سيما في أفريقيا. وفي ذلك السياق، نظرا للاعتراف بعلاقتها الوثيقة بالجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة كواقع على الأرض، أصبحت مصدر قلق عميقا للمجتمع الدولي. وفي ضوء هذه التحديات، تواصل الجزائر إيلاء تأمين حدودها من تلك الآفات أولوية قصوى، ونحن لا ندخر جهدا في تفكيك الشبكات الإجرامية ومكافحة التهديد المتزايد للإرهاب، ولا سيما في منطقة الساحل.

إن الجزائر، استنادا إلى خبرتها الوطنية، تود أن تؤكد من جديد أن برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع

بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي للتعقب يكتسيان أهمية بالغة بالنسبة للقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولذلك ندعو إلى تنفيذهما بالكامل على جناح السرعة بطريقة متوازنة وشاملة. وكما ينص برنامج عمل الأمم المتحدة، فإن التعاون والمساعدة على المستويات دون الإقليمية والإقليمية والدولية ضروريان لضمان المراقبة الفعالة للحدود، وبالتالي للقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي هذا الصدد، لا تزال الجزائر تؤيد بقوة جميع أشكال المساعدة ومبادرات التعاون على الصعيد الإقليمي. ونؤمن إيمانا راسخا بأن كفالة المساعدة التقنية والمالية المقدمة من البلدان المتقدمة النمو ومن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى يمكن أن تساعد على تعزيز قدرة بلدان منطقة الساحل في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وبالتالي تفكيك الشبكات المنظمة للاتجار بالأسلحة والجماعات الإرهابية.

إن الجزائر في سياق علاقتها مع شركائها، تشجع أيضا على تبادل المعلومات وتبادل الخبرات وتستجيب لطلبات تقديم المعلومات التي تتلقاها عن طريق المنظمة الدولية للشرطة الجنائية أو المساعدة القانونية المتبادلة، وفقا لقانوننا المحلي وفي إطار الصكوك الدولية. وإنشاء آلية أفريقية للشرطة، ما يسمى بالمنظمة الأفريقية للتعاون بين أجهزة الشرطة، التي تتخذ من الجزائر العاصمة مقرا لها، يجب أن يعزز إلى حد كبير قدرة القارة على التصدي للتهديد الذي يشكله الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وفي ذلك السياق، بناء على الاختتام الناجح للاجتماع السادس من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، تظل الجزائر ملتزمة بتنفيذ برنامج العمل، شأنها شأن العديد من الدول الأخرى، وتتطلع إلى القيام بالمزيد من الأعمال للقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة قبل مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المقبل لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الذي سيعقد في ٢٠١٨.

إن انضمام الجزائر إلى اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر يؤكد مرة أخرى التزامنا بالتعاون الدولي باعتباره وسيلة لا غنى عنها لضمان السلام والأمن على أساس المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. كذلك يرسخ إيمان الجزائر بتأكيد المبادئ الإنسانية والأهداف التي تنطوي عليها الاتفاقية.

أختتم كلمتي بتطور إيجابي آخر، منذ انضمام الجزائر إلى اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، لم ندخر أي جهد للوفاء بالتزاماتها وما فتئنا نعمل بلا كلل من أجل تحقيق الأهداف النبيلة المحددة قبل ٢٠ عاما من جانب الدول الأطراف في الاتفاقية. وفي ذلك الصدد، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنعلن أن جهودنا هذا العام تكللت بالوفاء بالتزاماتنا الدولية من خلال تدمير المخزون المتبقي للألغام المضادة للأفراد، وفقا لاتفاقية أوتاوا، والانتهاء من عمليات إزالة الألغام للأغراض الإنسانية عن طريق إزالة أكثر من ٨,٨ مليون لغم.

السيد يرماكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نظرا لضيق الوقت، أحض الدول الأعضاء على الرجوع إلى البيان الخطي للاتحاد الروسي، والذي سأختصره في الملاحظات التالية.

نتشاطر مع شركائنا الشواغل المتعلقة بالانتشار غير المشروع والاستعمال العشوائي لمختلف أنواع الأسلحة التقليدية. وقد أشار عن حق العديد من المتكلمين إلى أن جل ضحايا الحرب خلال العقود القليلة الماضية قد سقطوا نتيجة لاستخدام الأسلحة التقليدية. والواقع أنه خلال ٧٢ عاما منذ أسقطت

الولايات المتحدة أول قنابلها النووية – قنبلة اليورانيوم على السكان المدنيين في مدينة هيروشيما اليابانية البلوتونيوم على ناغازاكي – لم تستخدم الأسلحة النووية. وبفضل الجهود التي بذلها الاتحاد السوفياتي، ولاحقا روسيا، والصين، أصبحت الأسلحة النووية وسيلة موثوقة للردع وضمانا بأننا لن نشهد صراعا عالميا آخر.

وعليه، فما هو أكثر أهمية من الناحية العملية في ظل الظروف الراهنة، عوضا عن المحاولات الانفرادية المنفصلة عن الواقع، لاستحداث أشكال حظر غير واقعية، هي تلك الآليات العملية حقا والقائمة على توافق الآراء مثل برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. إن التنفيذ الدقيق لأحكام اتفاقية الأسلحة التقليدية وبروتوكولاتها الخمسة من شأنه أن يؤدي دورا أكبر، متى اقترن بنص متوازن بصورة فريدة يأخذ في الحسبان الشواغل الإنسانية والمصالح الدفاعية المشروعة للدول.

ونحن نؤمن أيضا بمبادئ اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. ونثني بصفة خاصة على الجهود التي بذلتها بيلاروس، التي أنجزت القضاء على نحو ٣,٥ مليون لغم من الألغام المضادة للأفراد من نوع PFM-1 المتبقية من الحقبة السوفياتية على أراضيها. ولم نستبعد احتمال انضمامنا إلى اتفاقية أوتاوا، في المستقبل. وتواصل روسيا أيضا تقديم مساعدة كبيرة إلى الدول الأخرى في مجال إزالة الألغام، وأبرز الأمثلة على ذلك، عمليات إزالة الألغام، التي لم يسبق لها مثيل من حيث نطاقها وتعقدها، في مدينتي تدمر وحلب السوريتين.

وهناك بالطبع عدد من الأمثلة الناجحة في مجال المراقبة المتعددة الأطراف للأسلحة التقليدية. وترد في النص الكامل لهذا البيان تقييمات الاتحاد الروسي لمبادرات من قبيل اتفاقية الذخائر العنقودية، ومعاهدة تجارة الأسلحة. وكما نعلم جميعا، فإن العالم بأسره لديه ما يقدمه أكثر من مناقشاتنا في اللجنة الأولى. فبالأمس، وبينما كان نقضي استراحة من الاجتماعات، تركز الاهتمام على منتدى فالداي للمناقشات الدولية الشهير في سوتشي حيث جرت مناقشة أخرى موضوعية للغاية قضى أثناءها رئيس الاتحاد الروسي أربع ساعات متواصلة يرد على أسئلة مكثفة من علماء سياسة بارزين، بعضهم من الغرب. وقد رد بإجابات وافية على كثير من المسائل المعقدة للغاية، بما في ذلك بعض ما نناقشه هنا. وأود أن أشير إلى أنه ما من زعيم آخر في العالم يفعل ذلك، ولكن بالنسبة لرئيس جمهوريتنا أصبح هذا الشكل من أشكال الاتصالات الدولية الشفافة جدا والمفضية إلى بناء الثقة أمرا تقليديا بالفعل. وقد نُشر النص الكامل للمناقشة، وننصح بقوة شركاءنا، ولا سيما من الغرب، بالاطلاع عليه. وسيكون من الأهمية بمكان ضمان عدم التخلي عن اللجوء إلى العقل بينما لا يزال هناك متسع من الوقت للاستجابة لهذه المقترحات بشأن حلول بناءة ومقبولة عالميا لتلك المسائل الملحة، مثل منع سباق الأسلحة التقليدية في الفضاء الخارجي، على سبيل المثال.

السيد وانغ تشانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): لقد أدت الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة دورا أساسيا في معالجة الشواغل الإنسانية المتعلقة بإساءة استخدام الأسلحة التقليدية. وما برحت الصين بصفتها من الأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية وبروتوكولاتها الخمسة جميعها تدعم باستمرار عمل الاتفاقية، ونفذت بإخلاص التزاماتها بموجب الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها، وشاركت بنشاط في جهود عمليات التبادل والتعاون الدوليين.

وقد حظيت الشواغل الإنسانية بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل باهتمام المجتمع الدولي خلال السنوات الأخيرة. وترى الصين أن على البلدان أن تلتزم بميثاق الأمم المتحدة والقوانين التي تحكم النزاع المسلح عند استخدامها

لمنظومات الأسلحة هذه، الأمر الذي يعني احترام السيادة والسلامة الإقليمية للبلدان الأخرى، والاعتراف بالعواقب الإنسانية وغيرها من الآثار المحتملة لتلك الأسلحة. وتدعم الصين المناقشات المتعلقة بالأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية، وستشارك فيها بنشاط.

وتشدد الصين تركيزها على الشواغل الإنسانية الناجمة عن استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة من قبل جهات فاعلة من غير الدول، وتدعم تحليل وإعداد حلول معقولة وممكنة لهذه المسألة في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية. ومنذ بداية العام، وضعت الصين وبلجيكا، بصفتهما رئيسين مشاركين للفريق العامل المعني بمعايير التخلص من الأجهزة المتفجرة المرتجلة، بمساعدة من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، مجموعة من المعايير للتخلص من لأجهزة المتفجرة المرتجلة بهدف القضاء على المشاكل التي تواجه عمليات حفظ السلام، والحد من الخسائر الإنسانية، وبخاصة توفير الدراية الفنية للبلدان المتضررة، بغية تحسين قدرتها على التخلص من تلك الأجهزة. والصين مستعدة للعمل مع بقية المجتمع الدولي لحل مشكلة الأجهزة المتفجرة المرتجلة بصورة فعالة وبناءة، من خلال تبادل الخبرات، والتعاون التكنولوجي.

إن عمليات النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لم تعالج بصورة فعالة حتى الآن على الرغم من أنها تسهم إسهاما كبيرا في انتشار الإرهاب والتطرف وتُفاقم الحالات غير المستقرة في المناطق المتضررة. ونعتقد أنه لمعالجة المسألة بصورة سليمة، ينبغي أن تنفذ جميع البلدان بنية حسنة برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه من جميع جوانبه، والصك الدولي الذي يُمكِّن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها، وتعزيز بناء القدرة، والمضي قدما بالعملية المتعددة الأطراف المتمثلة في مواصلة مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وينبغي بذل الجهود لتعزيز التعاون الدولي بهمة للحفاظ على الاستقرار الدولي والإقليمي.

وتؤيد الصين المجتمع الدولي في اتخاذ التدابير اللازمة لتنظيم تجارة الأسلحة الدولية ومكافحة النقل غير المشروع للأسلحة التقليدية والاتجار بها. ولقد شاركنا بشكل إيجابي وبناء في التفاوض بشأن معاهدة تجارة الأسلحة، وشاركنا لمدة ثلاث سنوات متتالية بصفة مراقب في مؤتمرات الدول الأطراف في المعاهدة. وستواصل الصين العمل من أجل إقامة نظام عادل لتجارة الأسلحة على الصعيد الدولي، والتصدي بشكل سليم لعمليات نقل الأسلحة بطريقة غير مشروعة لأجل صون السلم والاستقرار الإقليميين والدوليين.

وتعتبر الصين أن الشفافية في مجال التسلح مسألة هامة، وهي ملتزمة بتعزيز الثقة المتبادلة مع البلدان الأخرى. ونحن نعلق أهمية كبيرة على عمل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية ونشارك فيه بصورة بناءة، وقد قدمنا تقريرا سنويا إلى السجل في السنوات القليلة الماضية. وفي العام الماضي شاركت الصين بنشاط في عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بسجل الأمم المتحدة، وقدمت العديد من الاقتراحات المفيدة. ونحن مستعدون لمواصلة دعم عمل السجل والعمل على تعزيز عالميته وفعاليته.

وتثني الصين على أعمال تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية وتبدي اعترافها بدوره الإيجابي بوصفه آلية مهمة من آليات الأمم المتحدة لبناء الثقة، من أجل تعزيز الثقة المتبادلة فيما بين البلدان عن طريق المشاركة النشطة في اجتماعاته.

وتلتزم الصين بقوة، بمسألة تقديم المساعدة الدولية الإنسانية لإزالة الألغام. لقد قدمنا ٩٠ مليون ين في شكل مساعدة إنسانية إلى أكثر من ٤٠ بلدا من خلال التبرعات والمعدات وبرامج التدريب والإرشاد الميداني، وقمنا بتدريب ٥٠٠ من الفنيين في مجال إزالة الألغام. وخلال مؤتمر قمة الأمم المتحدة

لحفظ السلام في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أعلن الرئيس شي جينبينغ أن الصين ستنظم١٠ برامج للمساعدة في إزالة الألغام خلال السنوات الخمس القادمة، ونحن الآن نفي بهمة بالتزاماتنا عن طريق تنفيذ المشاريع ذات الصلة. وإذ نتكلم الآن، تجري حاليا دورة تدريبية على إزالة الألغام في كمبوديا ولاوس تستضيفها الصين في نانجينغ، وستوفر الصين أيضا مواد إنسانية لتلك البلدان في هذا العام. ونحن نقف على أهبة الاستعداد للمشاركة مع البلدان الأخرى من أجل تعزيز التعاون والتنسيق، وتشجيع التطورات الجديدة والجهود الابتكارية في مجال تحديد الأسلحة التقليدية والإسهام في معالجة المسائل الإنسانية الناجمة عن استخدام الأسلحة التقليدية.

السيد هيرايث إسبانيا (إسبانيا) (*تكلم بالإسبانية*): سيتم نشر النسخة الكاملة من بياننا على الموقع الشبكي للأمم المتحدة.

تؤيد إسبانيا تأييدا تاما البيان الذي ألقاه المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/72/PV.17).

في عام ١٩٩٧، اعتمد المجتمع الدولي اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وكانت إسبانيا من أوائل الدول التي صادقت على الاتفاقية وكذلك من أوائل الدول التي دمرت مخزونها من الألغام المضادة للأفراد والتي اعتمدت تشريعا وطنيا يحظر تصنيع هذه الأسلحة وتخزينها واستعمالها.

اليوم، وبعد مرور ٢٠ سنة، يتضح الإسهام الكبير لهذا الصك في الحد من معاناة السكان في العالم. تكرر إسبانيا دعمها للاتفاقية وخطة عمل مابوتو للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ مع الهدف الهام المتمثل في تحقيق عالم خال من الألغام المضادة للأفراد وبدون ضحايا بحلول عام ٢٠٢٥. من المهم الاستمرار في إحراز تقدم في إعادة تأهيل الضحايا وإعادة إدماجهم، وتقديم الدعم إلى أسرهم وتنمية المجتمعات المحلية التي ينتمون إليها.

منذ دخول اتفاقية الذخائر العنقودية حيز النفاذ في عام ٢٠١٠، تم تعزيزها بوصفها أداة مبتكرة وفعالة. ومن الضروري تعزيز عالميتها وإيجاد أوجه التآزر الممكنة مع الصكوك الأخرى، مثل اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. لقد اتخذت إسبانيا بالفعل خطوة في هذا الاتجاه، لأن القوانين لدينا تدرج العناصر الواردة في الاتفاقيات الثلاث التي ذكرتها من فوري، وتمد نطاق أوجه الحظر بطريقة مبتكرة لتشمل براءات الاختراع والتكنولوجيا والأنشطة الأخرى ذات الصلة، مثل التمويل والإعلان.

إن معاهدة تجارة الأسلحة بالنسبة لإسبانيا، تمثل أحد أهم الإنجازات التي تحققت في هذا المجال في السنوات الأخيرة، إذ إنها تعزز السياق الدولي للتعاون والشفافية الذي يسهم في تحقيق السلم والأمن الدوليين والحد من المعاناة البشرية. تدعو إسبانيا جميع الدول إلى الانضمام إلى المعاهدة التي تمثل أداة أساسية في الإسهام في بلوغ الهدف ١٦-٤ من أهداف التنمية المستدامة.

من الجدير بالذكر أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هي الأسلحة الرئيسية المستخدمة في النزاعات الحالية، مما يؤدي إلى زعزعة استقرار بلدان ومناطق بأكملها، وتشكل أيضا الصلة المشتركة بين الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. ولا يمكننا تجاهل آثارها الرهيبة على السكان المدنيين، حيث إنها تتسبب في سقوط عدد من الضحايا سنويا يفوق عدد ضحايا أي نوع آخر من الأسلحة. ننوه بأهمية قراري مجلس الأمن ٢١١٧ (٢٠١٣) و ٢٢٢٠ (٢٠١٥)، وهما يركزان بشكل خاص على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والقرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) بشأن دور المرأة في سياسات مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والقرار

٢٣٧٠ (٢٠١٧)، المكرس لمنع وصول الإرهابيين إلى هذا النوع من الأسلحة.

من الضروري أيضا التنفيذ الكامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه لعام ٢٠٠١، نظرا لرغبتنا في الإسهام في نجاح المؤتمر القادم لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل في ٢٠١٨.

تولت الرئاسة نائبة الرئيسة، السيدة راديك (إستونيا).

أود إبراز أهمية مسألة كثيرا ما توضع في المرتبة الثانية، وهي الحاجة إلى تعزيز الرقابة على الاتجار في الذخائر. وينبغي إدراج تلك المسألة الهامة في صميم برنامج عمل الأمم المتحدة.

في الختام، تدعو إسبانيا أيضا إلى إضفاء الطابع العالمي على بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بوصفه الصك الوحيد الملزم قانونا في مجال الأسلحة النارية.

السيد فريمبونغ (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): يرحب وفدي بفرصة الكلام بشأن مجموعة الأسلحة التقليدية. تؤيد غانا البيانين اللذين أُدلي بهما باسم حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/72/PV.17). ومهما يكن من أمر، أود أن أدلي بالبيان التالي بصفتي الوطنية.

إن اقتناء وحيازة الأسلحة التقليدية ضروريان لحماية المواطنين في أي بلد، والدفاع عنهم، وأمنهم وسلامتهم. بيد أن غانا لا تزال تشعر بالقلق إزاء الآثار الأمنية الواسعة والعواقب الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية المدمرة التي تشكلها الأسلحة التقليدية وتراكمها المفرط وانتشارها غير المشروع ونقلها وتداولها. وفي الواقع، لا يمكن التقليل من المعاناة البشرية الهائلة، بما في ذلك الوفيات التي تحدث سنويا، وتدمير المجتمعات المحلية، والهجرة القسرية، والخسائر في الممتلكات الناجمة بصفة خاصة عن انتشار وإساءة استعمال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها.

في رأينا إن الصلة بين إمدادات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى الجهات الفاعلة من غير الدول، وانتشار النزاعات المسلحة، وكذلك العنف المسلح في جميع أنحاء العالم، تتطلب اهتماما عاجلا. لذلك، نناشد البلدان المنتجة للأسلحة التأكد من أن يقتصر الإمداد بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الحكومات والكيانات المرخصة حسب الأصول.

تولي غانا أهمية كبيرة لزيادة تعزيز قدراتنا الوطنية على تنفيذ الالتزامات بموجب معاهدة تجارة الأسلحة. ونرى أن معاهدة تجارة الأسلحة، التي صدقنا عليها في عام ٢٠١٥، تكتسي أهمية حاسمة في تحسين الأمن وتعزيز المساءلة والشفافية في عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي. وفي هذا السياق، نرحب بنجاح انعقاد المؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة الذي انعقد في جنيف في أيلول/سبتمبر، ونشجع جميع الدول الأعضاء التي لم تنضم إلى المعاهدة بعد، بما في ذلك البلدان الرئيسية المنتجة للأسلحة، على التصديق عليها وتعزيز تنفيذها الفعال وإضفاء الطابع العالمي عليها.

كذلك لا تزال غانا ملتزمة التزاما تاما ببرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي للتعقب، وهما أساسيان لمراقبة وضبط الأسلحة وتدفقاتها ومنع تسريبها إلى السوق غير المشروعة، وتيسير التحقيق والملاحقة القضائية للجرائم ذات الصلة. وهذان الصكان حيويان أيضا لتعزيز الأمن وتهيئة الظروف الضرورية للتنمية المستدامة، ولا سيما في أفريقيا. لذلك، نضم صوتنا إلى النداء القوي الداعي إلى التنفيذ المتوازن والفعال لبرنامج عمل الأمم المتحدة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

ترحب غانا بالوثيقة الختامية التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء في الاجتماع السادس الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة، المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٦. وغني عن البيان ضرورة تقديم المساعدة المالية والتقنية إلى البلدان النامية من أجل تحسين قدرتها على معالجة التطورات الجديدة والناشئة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التصنيع والتكنولوجيا والآثار المترتبة على التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج العمل والصك الدولي للتعقب. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى المؤتمر الثالث لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الذي سيعقد في ٢٠١٨، بوصفه فرصة للبناء على نتائج اجتماع الدول السادس، وتعزيز برنامج العمل، ومناقشة التعاون والمعونة الدوليين، والنهوض بالصك الدولي للتعقب. يجب أيضا أن يسلم برنامج العمل بإسهام الهيئات الإقليمية في مجال الأسلحة وإصدار تكليف بجانب التنفيذ الذي تقوم به.

إن القيمة الحقيقية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تتمثل في توفر الذخيرة كما يُزعم. وفي هذا السياق فإن غانا، شأنها شأن العديد من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ترى أن إدارة الذخائر ومراقبتها حيويتان لجعل العالم أقرب وأسرع إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ١٦-٤ المتمثل في الحد بقدر كبير من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بحلول عام ٢٠٣٠. ولذلك، لا بد من أن يولي المؤتمر الاستعراضي الثالث اهتماما كبيرا بهذه المسألة. وبينما نتكلم هنا، يجري التحضير في غانا لاجتماع لمدة يومين تعقده لجان الأسلحة في غرب أفريقيا لمناقشة مسألة تحويل وجهات الأسلحة.

علاوة على ذلك، فإن مسائل أخرى، من قبيل البعد الجنساني في الخطاب بشأن الأسلحة التقليدية، ولا سيما دور المرأة في مكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لا يمكن أن نكون مبالغين في التشديد مهما شددنا عل تلك المسائل، وهي تستحق اهتماما مماثلا في المؤتمر الاستعراضي الثالث، على النحو المتوخى بموجب قرار مجلس الأمن ٢٤٢٢ (٢٠١٥). كما لا ينبغي للعالم أن يتجاهل مسألة ضحايا العنف المسلح، حيث ترى غانا أن الوقت قد حان لوضع المسألة في الصدارة ومناقشتها في المؤتمر الاستعراضي الثالث.

نود أن نعرب عن تقديرنا لدور جماعات المجتمع المدني وإسهامها في عملية الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ونكرر دعوتنا إلى زيادة المساعدة التقنية والمالية لتمكينها من مواصلة عملها.

في الختام، نشدد على الأهمية الحاسمة لعالمية الانضمام إلى اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، واتفاقية الذخائر العنقودية، واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، والبروتوكولات المختلفة والاتفاقيات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في ظل القيود المفروضة على الموارد والقدرات تجهد القدرات وتستنفد الطاقات في مجال تنفيذ تلك الاتفاقيات. لذلك، يتعين على جميع الدول الأعضاء إظهار حسن النية والإرادة السياسية اللازمتين لضمان عالم خال من تدفق الأسلحة غير المشروعة.

السيد كامارا (غينيا) (*تكلم بالفرنسية*): على غرار المتكلمين الذين سبقوني، يسرني أن أهنئ الرئيس على انتخابه وعلى ما تحلى به من حكمة ومهارة في إدارة أعمالنا وأن أنوه بأعضاء المكتب الآخرين. وأؤكد لهم دعم وفد غينيا الكامل.

يؤيد وفد بلدي البيانات التي أدلى بها على التوالي ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/72/PV.17)، وممثليْ كل من نيجيريا، خلال المناقشة العامة، ومصر، خلال المناقشة المواضيعية، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية (انظر على التوالي A/C.1/72/PV.2 و A/C.1/72/PV.17).

إن التطورات السياسية والأمنية الأخيرة التي تجري في سياق عالمي هش وواعد، تشير إلى أن العنف المسلح يؤثر تأثيرا كبيرا في التنمية المستدامة وفي الأمن البشري والوطني والإقليمي والدولي. ومن بين العوامل التي تسهم أكثر من غيرها في تفشي هذا العنف وحدّته واستمراره هو انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها بدون مراقبة. وطوال العقد الماضي، أحرز تقدم كبير في شكل مبادرات واتفاقات دولية وإقليمية، ولا سيما في البلدان النامية، التي تعدّ الأكثر تضررا.

العديد من الدول وضعت استراتيجيات وخططا وطنية للتصدي لهذه المشكلة. وعلى الرغم من جدواها في إرساء أمن الدول وضمانه، فإن استخدام الأسلحة التقليدية على نطاق واسع في كل منطقة من مناطق العالم، خلّف نزاعات فيما بين الدول وداخلها. لقد شهدت أفريقيا أزمات سياسية جديدة ومتكررة وعددا هائلا من الأشخاص المشردين داخليا، مما أدى إلى تدهور البيئة، وتدمير النسيج الاجتماعي وظهور أشكال مختلفة من الجريمة المنظمة. وتتعاظم هذه الآفات جراء الهجرةُ غير النظامية وعواقبها المأساوية، فضلا عن انعدام الأمن البحري، ولا سيما على طول ساحل المحيط الأطلسي والمحيط الهندي للقارة.

تشكل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تهديدا لبناء السلام، وتؤجج الإرهاب والتطرف العنيف، وبالرغم من الجهود الجديرة بالثناء التي بذلت، لا تزال تلك الأسلحة تمثل تحديا صعبا لإدارة الأمن العالمي نظرا لزيادة تجنيد الشباب في مسرح العمليات.

في مواجهة هذه الصورة الكئيبة التي وصفتها للتو، وضع مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الثامنة والعشرين المعقودة يومي ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير في أديس أبابا، خارطة طريق بشأن تدابير عملية ترمي إلى القضاء على الأسلحة في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠. وتشارك في تنفيذها الدول الأعضاء، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والرابطات الدينية والأكاديمية وشركاء التنمية. وفي هذا السياق، أُوصيَ أيضا باستخدام منظومة السلم والأمن الأفريقية، التي أقرّ العديد من المراقبين ومجلس الأمن بأنها منظومة متينة البنية، إلى جانب مجلس السلم والأمن، بوصفها آلية مناسبة لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها.

لطالما كانت غينيا بلد لجوء ولا تزال تعاني من عواقب الحروب الأهلية والسياسية التي استنزفت بالكامل العديد من البلدان المجاورة، وباتت بلد عبور من جهة، وبلدا تتم فيه حيازة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها على نحو غير مشروع من جهة أخرى. ولهذا السبب، تقوم الحكومة بتنفيذ خطة وطنية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ لبناء سلام دائم بالتعاون مع المجتمع المدني. وتركز الوثيقة على تقديم الاستعراض العام الذي أعدته غينيا؛ والسياق الوطني للمسائل المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولا سيما خلفيتها؛ ومصادرها؛ والمناطق المعرضة للاتجار؛ والإطار القانوني؛ والميزانية المقدرة؛ وعوامل النجاح، بما في ذلك إصلاح قوات الدفاع والأمن عن طريق بناء القدرات.

إن غينيا دولة طرف في اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة، وقد صدّقت عليها في عام ٢٠١٢، وهي طرف في معاهدة تجارة الأسلحة، وصدّقت عليها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. ومن واجبي أن أعرب عن عميق امتنان حكومة غينيا إلى جميع الشركاء على تقديم المساعدة التقنية والمالية، ولا سيما الاتحاد الأوروبي، والصين، وسويسرا، وفرنسا، وألمانيا، والنرويج والولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، أودّ أن أذكر أيضاً بالدور الإيجابي والقيادة اللذين اضطلع بهما فخامة السيد ألفا كوندي، رئيس الجمهورية،

والرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، الذي يشارك شخصيا في الجهود الرامية إلى تسوية الأزمات التي تعصف بالبلدان المجاورة في المنطقة دون الإقليمية وغيرها من دول القارة الأفريقية.

في الختام، أتشاطر مع الوفود الأخرى الملاحظات والتوصيات ذات الصلة التي قدمتها طوال مداولاتنا بشأن هذه المسألة بغية الحصول على استجابات عاجلة وفعالة لمواجهة تحدي مكافحة مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتشمل هذه الاستجابات، أولا وقبل كل شيء، منع نشوب النزاعات من خلال الحوار والوساطة واستخدام الآليات القضائية؛ ثانيا، التعجيل بتنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة على نحو سريع وتولي زمامها؛ وثالثا، تنفيذ اتفاقية أوتاوا واتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام؛ فضلا عن الصكوك والمبادرات الأخرى ذات الصلة، التي أشار إليها الوفد المصري؛ وخامسا، العلاقة الوطيدة التي تربط نزع السلاح بالتنمية في سياق جهود المجتمع الدولي الرامية إلى القضاء على الجوع والفقر بحلول عام ٢٠٣٠.

بالنظر إلى ضيق الوقت، سأقتصر في بياني على هذا وستتاح النسخة الكاملة له على الموقع الإلكتروني.

السيد كبايدو (توغو) (*تكلم بالفرنسية*): بما أن هذه أول مرة أتناول فيها الكلمة، أود أن استهل بياني بتهنئة الرئيس، وأعضاء مكتبه، على الطريقة التي يقود بها المداولات في هذه اللجنة. وأؤكد له دعم وفد توغو الكامل. وكما بيّنه بوضوح أثناء مناقشاتنا، لا شك أننا في ظل قيادته المقتدرة والحكيمة، سنتمكن من إجراء مناقشات مثمرة تتيح لنا الارتقاء إلى مستوى التحديات التي تواجهنا في هذه اللجنة، التي تتناول القضايا البالغة الأهمية بالنسبة لمنظمتنا ودولنا.

تؤيد توغو البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل مصر بالنيابة عن المجموعة الأفريقية (انظر A/C.1/72/PV.17).

يشكر وفدي أيضا الأمين العام على تقريره (A/72/122) الذي يقدم معلومات هامة ومفصلة بشأن الجهود المتعددة الأطراف التي بذلت أو لم تبذل للقضاء على آفة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وفقا لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي اعتمدته الدول الأعضاء في عام ٢٠٠١. وبالفعل، يبرز التقرير العلاقة التي تربط خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ببرنامج العمل، استناداً إلى استنتاجات الاجتماع السادس للدول الذي يُعقَد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة، المعقود في نيويورك في الفترة من ٦ إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. ونرحب بهذا التقدم الذي لا شك سيساعد على ترسيخ فكرة ضرورة القضاء على هذه الأسلحة في أذهاننا، فهي تغذي يوميا مناخ انعدام الأمن الذي لا يفضي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إن توغو، شأنها شأن البلدان الأخرى، تشعر بالقلق إزاء نطاق انتشار التداول غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومن الواضح أن ظاهرة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تهدد السلام والأمن، وتزعزع استقرار الدول، وتقوض تنميتها المستدامة. واليوم، يكتسي الأمر أهمية بالغة في غرب أفريقيا تحديدا، حيث تساعد هذه الأسلحة في إذكاء نيران انتشار شتى ضروب الإجرام، وتفشي الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، الأمر الذي يطرح تحديا أمنيا يشكل عبئا ثقيلا على كاهل الدول.

لذلك توغو ملتزمة بحزم بمكافحة هذه الآفة بجميع أشكالها. أما على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والعالمي، فتعمل توغو مع الدول الأخرى لمراقبة تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وأما على الصعيد الوطني، فيجري اتخاذ تدابير وفقا لبرنامج عمل الأمم المتحدة للتصدي لهذه الظاهرة. ومن بين

هذه التدابير، يمكن أن نذكر العمل الجاد الذي تضطلع به اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها على نحو غير مشروع، وهذا العمل يمثل الركيزة الأساسية لهذا الكفاح. وقد اضطلعت اللجنة التي أنشئت في عام ٢٠٠١ بالعديد من الأنشطة، بما في ذلك حملات توعية عامة منتظمة بشأن أهمية تسجيل هذه الأسلحة، بغض النظر عن كونها مشروعة أو غير مشروعة، وتدمير الأسلحة غير المشروعة المُصادَرة. وفي عام ٢٠١٣، أدت هذه العملية إلى تدمير ما يناهز ١٠ ٠٠٠ قطعة سلاح وقرابة ٧٠٠ ٠٠٠ من الذخائر وفقا للجنة الإحصاءات.

حدّدت اللجنة أيضا مصنّعين وموزعين محليين لأسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة محليّة الصنع وقامت بتسجيل أسلحة يحوزها مدنيّون. وحتى الآن، تم تسجيل ٥٧٩ ٥ قطعة من الأسلحة الصغيرة. ومن الواضح أن جميع هذه المبادرات قد أسهمت إلى حد كبير في التخفيف من جوّ انعدام الأمن في البلد، الذي تتسبب فيه في المقام الأول هذه الأسلحة. ويجب أن نؤكد أن جميع هذه الإجراءات، التي نرحب بنتائجها، استفادت من دعم مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا الذي يساعد الدول الأعضاء على مراقبة تداول هذه الأسلحة عن طريق تعزيز قدرات الجهات الفاعلة المشاركة في هذه الكفاح. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بالمركز على دوره المحوري في مراقبة هذه الأسلحة، التي تشكل تحديات أمنية رئيسية في أفريقيا وفي أماكن أخرى.

في الختام، يهيب وفدي بالدول الأعضاء لمشاركة في تقديم مشروع القرار A/C.1/72/L.21 واعتماده بتوافق الآراء، والذي يحمل عنوان ”تقديم المساعدة إلى الدول من أجل كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وجمعها“، وقدمته مالي بالنيابة عن البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ومبتغى مشروع القرار هذا بالتحديد تعزيز التعاون الدولي بإطلاق مناشدة لزيادة دعم مبادرات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مكافحة انتشار تلك الأسلحة والدعوة إلى تقديم المزيد من الدعم إليها.

السيد دنكتاش (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد تركيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في إطار مجموعة الأسلحة التقليدية (انظر A/C.1/72/PV.17). وأدلي الآن بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

تشكّل اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر جزءا لا يتجزأ من القانون الدولي بشأن الأسلحة التقليدية ذات الآثار العشوائية. وتنفذ تركيا بالكامل الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها التي هي طرف فيها، وتشجع على الانضمام إلى ذلك النظام الدولي الأساسي.

نرحب بالنتيجة الناجحة للمؤتمر الاستعراضي الخامس لاتفاقية الأسلحة التقليدية. ولا تزال مسائل من قبيل الأجهزة المتفجرة المرتجلة ومنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل تكتسي أهمية. ويساور تركيا القلق إزاء تزايد الأثر العالمي للهجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في جميع أنحاء العالم، وخاصة عن طريق الأعمال الإرهابية. ونؤيد اعتماد الإعلان السياسي بشأن الأجهزة المتفجرة المرتجلة. ونعتقد أن الأمم المتحدة تضطلع بدور هام في التصدي لمشكلة الأجهزة المتفجرة المرتجلة، وقد أيدنا القرارين ٧٠/٤٦ و ٧٠/٧١ في ذلك الصدد.

بينما نحتفل بالذكرى السنوية العشرين لفتح باب التوقيع على اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، فهي لا تزال تضطلع بدور هام في وضع حد للمعاناة والإصابات الناتجة عن الألغام المضادة للأفراد. وما تزال تركيا ملتزمة بتعهداتها بصفتها طرفا فيها ومؤيدا قويا لها. وأوفت تركيا بالتزامها المتعلق بالمادة ٤

إذ دمرت ما يقدر مجموعه بحوالي ٣ ملايين لغم، وهي بصدد الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة ٥. وتبرعنا أيضا لوحدة دعم تنفيذ الاتفاقية وبرنامج رعايتها، فضلا عن تبرعنا للجهود المبذولة لإزالة الألغام في بلدان ثالثة.

إن تزايد انتشار القذائف التسيارية القادرة على إيصال أسلحة الدمار الشامل يشكّل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وترحب تركيا بالتقدم المحرز في إضفاء الطابع العالمي على مدونة لاهاي الدولية لقواعد السلوك.

كما ذكرنا في الملاحظات التي أدلينا بها أثناء المناقشة العامة (انظر A/C.1/72/PV.7) فإن التهديد الذي يشكّله الانتشار غير المشروع للأسلحة التقليدية، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لا يقل أهمية عن التهديد الذي تسببه أسلحة الدمار الشامل. ففي كل عام يُقتل ما يزيد على ٥٠٠٠٠٠ شخص من جراء استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وهناك صلة موثقة جيدا بين الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جهة، والنزاعات والإرهاب والجريمة المنظمة من الجهة الأخرى. وبالتالي، يجب إنهاء النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتخزينها وانتشارها غير المنظم، فضلا عن سوء استخدامها بطريقة مزعزعة للاستقرار.

ما تزال تركيا ملتزمة بالتنفيذ الفعال لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وكذلك الصك الدولي للتعقب، وزيادة تعزيزهما. ونرحب بالاختتام الناجح للاجتماع السادس للدول الذي يعقد مرة كل سنتين بشأن برنامج العمل، الذي انعقد في العام الماضي. ونأمل من المؤتمر الاستعراضي الثالث المقرر عقده في العام المقبل أن يتيح لنا فرصة لتعزيز برنامج العمل.

تشارك تركيا بنشاط في عملية معاهدة تجارة الأسلحة منذ بدايتها وعقب التوقيع عليها. إن معاهدة تجارة الأسلحة بإنشائها إطارا للاتجار المسؤول بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تدعم المعاهدة أيضا تنفيذ الغاية ٤ من الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. وريثما يوافق البرلمان التركي على التصديق عليها، نود تأكيد حرصنا على الانضمام إلى المعاهدة في المستقبل القريب. وفي غضون ذلك، فإن تركيا بصفتها عضوا في جميع نظم مراقبة الصادرات الأربعة، أنشأت بالفعل آلية قوية لمراقبة الصادرات وهي تواصل تنفيذ جميع المبادئ ذات الصلة على نحو صارم.

في ختام بياني، أود أن أؤكد مجددا التزام بلدي بالتعاون الدولي في جميع المسائل التي يجري تناولها في إطار هذه المجموعة.

السيد إلباز سترانيسكي (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي بنسخة مختصرة من بياني، وستكون النسخة الكاملة متاحة على الإنترنت.

خلال السنوات القليلة الماضية شهدت منطقة الشرق الأوسط حيازة وانتشارا لم يسبق لهما مثيل للأسلحة التقليدية من حيث الكم والمواصفات، مما يشكل تهديدا كبيرا ووشيكا على حياة الملايين من الأشخاص. وتجد تلك الأسلحة طريقها عبر مختلف الطرق والوسائل غير المشروعة إلى الأنظمة القمعية والمنظمات الإرهابية والبلدان الراعية للإرهاب، التي تستخدمها لنشر العنف والتطرف. والمتلقون غير الشرعيين وغير المرخص لهم الحصول على الأسلحة التقليدية وغير التقليدية يستخدمونها عمدا ضد السكان المدنيين، مما يسبب المعاناة والبؤس والموت والتشريد على نطاق واسع حتى أنها أصبحت جزءا من الحياة اليومية لسكان المنطقة.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الدول في منطقة الشرق الأوسط لا تسعى إلى وقف أو كبح أنشطة المنظمات الإرهابية فحسب، بل تواصل تشجيعها ودعمها، بما في ذلك عن طريق

التمويل والتدريب ونقل كميات كبيرة من الأسلحة المتطورة إليها. ويؤدي ذلك إلى استمرار زعزعة الاستقرار والاضطرابات في المنطقة. وفي ذلك السياق، ينبغي التشديد على أن إيران، سعيا منها إلى فرض هيمنتها الإقليمية ونشر أيديولوجيتها المتطرفة، تواصل استخدام المنظمات والكيانات الوكيلة عنها لبث الرعب والانخراط في الأعمال القتالية. وفي حالات أخرى، كما هو الحال في سورية، يستخدم النظام بشكل مأساوي الأسلحة التقليدية وغير التقليدية ضد شعبه.

إن التهديد الذي تشكله بعض منظومات الأسلحة مثل منظومات الدفاع الجوي المحمولة والصواريخ القصيرة المدى وقذائف الهاون والقذائف سطح – جو إلى الأيدي هائل لما لها من آثار مدمرة كما ثبت في الماضي. ويجب أن يقتصر الحصول على الأسلحة عموما، وعلى منظومات هذه الأسلحة خصوصا، على الدول السيادية المسؤولة التي تمتثل للقواعد والمعايير الدولية التي تعهدت بها، بما في ذلك الإدارة الملائمة لمخزونات الأسلحة والآليات الأمنية.

وتقع على عاتق الدول المصدرة والناقلة لتلك الأسلحة مسؤولية خاصة عن منع الانتشار غير المأذون لهذه الأسلحة وإساءة استخدامها. وينبغي بذل الجهود اللازمة لمعالجة تلك المسألة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية على السواء. ونحن متيقظون لذلك الخطر المتنامي في المنطقة وعازمون على التصدي له، على أساس فردي ومن خلال التعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين.

وفي ذلك السياق، تود إسرائيل التشديد على خطر انتشار منظومات الدفاع الجوي المحمولة في المنطقة وخارجها. واتسمت الحالة المتدهورة والتحديات الأمنية خلال السنوات الأخيرة، في جملة أمور، بفقدان السيطرة على الأراضي ونهب مخزونات الأسلحة التي لا تخضع لحراسة وإدارة على نحو كافٍ، وعمليات نقل الأسلحة على نطاق واسع، بما فيها الآلاف من منظومات الدفاع الجوي المحمولة. وقد حصلت الجهات الفاعلة من غير الدول على الكثير من تلك المنظومات المتطورة، بما فيها منظومات الدفاع الجوي المحمولة. وفي حين أن منظومات الدفاع الجوي المحمولة هذه تعد ضمن منظومات الأسلحة المشروعة، فإنها تشكل خطرا مباشرا على الطيران عموما وعلى الطيران المدني خصوصا لدى وصولها إلى الدول غير المسؤولة أو إلى الجهات الخطأ. وتهديد الطائرات المدنية مقلق جدا بسبب أثره الجماعي المحتمل.

إن منظومات الدفاع الجوي المحمولة يسهل تفكيكها وإخفاؤها وتجميعها وتشغيلها، فضلا عن أن لها مدة صلاحية طويلة. لذلك تشكل تحديا كبيرا لأمن الحدود ولموظفي الأمن. وينبغي إيلاء اهتمام أكبر لذلك الخطر وتحسين فعالية تنفيذ الصكوك القائمة بشأنها.

إن برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه وكذلك الصك الدولي للتعقب أداتان هامتان لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة وتحويلها عن مسارها. وتتطلع إسرائيل إلى المؤتمر الاستعراضي الثالث الذي سيعقد في حزيران/يونيه من العام القادم، وتتوقع أن يتم فيه التوصل إلى نتائج ناجحة وتبادل مثمر للآراء. ونرى أن العملية التحضيرية، برئاسة فرنسا، مفيدة للغاية، ونود أن نعرب عن تقديرنا للعمل الشاق الذي تضطلع به. والمواضيع التي نوقشت، بما فيها خطر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، وتحويل وصنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والتطورات التكنولوجية، والتعاون الدولي والإقليمي، والتنفيذ الفعال لبرنامج العمل والصك الدولي للتعقب، تكتسي أهمية قصوى في الجهود الرامية إلى كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتحويلها.

يركز برنامج العمل أساسا على تنفيذ ذلك الصك على الصعيد الوطني، وذلك هو المستوى الذي ينبغي أن نوجه صوبه

معظم جهودنا. بيد أنه لا ينبغي الإغفال عن البعد الدولي، بما في ذلك المستوى الإقليمي والمنتديات المتعددة الأطراف. ويجب على الدول ذات المصالح الحيوية المشتركة أن تحافظ على قنوات اتصال مفتوحة بينها وأن تواصل تعزيز التعاون بينها على الصعد الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف. وفي منطقة الشرق الأوسط، على الرغم من أن الكثير من الدول تتشاطر التحديات الأمنية والمصالح نفسها، للأسف نفتقر إلى ذلك الشكل من التعاون في الوقت الذي نحن بأمس الحاجة إليه.

أما فيما يتعلق بمنظومات الدفاع الجوي المحمولة، ولكونها تشكل تهديدا عالميا، فينبغي التصدي لها على المستوى العالمي نظرا لأهمية التعاون الدولي في هذا الأمر. وندعو المجتمع الدولي للتصدي لذلك الخطر بطريقة شاملة وعلى جناح السرعة، فضلا عن إدراجه في جدول أعمال دورة برنامج العمل خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٤.

تقدر إسرائيل آلية سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وتقدم تقريرها عنه سنويا. ومن المؤسف للغاية أن إسرائيل تكاد تكون البلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي يقدم تقارير سنوية. وتحث إسرائيل جميع الدول على تقديم تقاريرها وفقا لاعتبارات أمنها الوطني.

من وجهة نظر إسرائيل، فإن اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، تسعى جاهدة لتحقيق التوازن الضروري بين الضرورات العسكرية والاعتبارات الإنسانية، عند تطبيق القانون الدولي الإنساني، يجعل منها أداة مهمة في مجال الأسلحة التقليدية. كذلك فإنها منتدى مناسب لمناقشة العديد من التحديات في هذا المجال. ونود أن نشكر الأمانة العامة، على عملها الدؤوب في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية، ونتطلع إلى عقد الاجتماع في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، الذي ستتم خلاله مناقشة مسائل أخرى، مثل الأجهزة المتفجرة المرتجلة، والألغام بخلاف الألغام المضادة للأفراد، ونظم الأسلحة الفتاكة المستقلة، والأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان.

السيد زيمبا (زامبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تدرك زامبيا أن الانتشار غير المشروع للأسلحة التقليدية وتداولها والاتجار بها، لا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لا يزال يشكل تهديدا خطيرا للأمن القاري. حيث أنه يذكي نيران الصراع الإنساني ويتسبب في خسائر كبيرة في الأرواح ويؤدي إلى انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وعلاوة على ذلك، فإنه يقوض جهود منع نشوب الصراعات ويعيق التنمية في مرحلة ما بعد الصراع.

في ضوء ى نتائج الاجتماع السادس للدول الذي يعقد كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بكل جوانبه ومكافحه ذلك الاتجار والقضاء عليه، تهدف حكومة جمهورية زامبيا من المناقشات التي دارت خلال الدورة الثانية المفتوحة العضوية لاجتماع الخبراء الحكوميين المعني ببرنامج العمل، إلى ضمان التنفيذ الكامل لبرنامج العمل.

تدرك زامبيا تماما أن فرادى الدول الأعضاء تتحمل المسؤولية الأساسية عن التخفيف من وطأة التهديدات الناشئة عن الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها. وستواصل زامبيا تجديد التزامها وجهودها الرامية إلى التنفيذ الكامل والفعال للصكوك الإقليمية والدولية ذات الصلة من خلال برامج بقيادة وملكية وطنية، مثل توثيق الأسلحة والتدريب وتقاسم المعلومات على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي.

ندرك أيضا أن الانتشار غير المشروع للأسلحة والذخيرة وتداولها والاتجار بها في منطقتنا، تساعد عليه إلى حد بعيد حدود سهلة الاختراق. وفي هذا الصدد، يرحب بلدي بالدعوات إلى اتباع نُهج إقليمية تستند إلى تعاون قوي بين الدول يشجع

على تبادل المعلومات الاستخبارية والمعلومات المتعلقة بالمُتجِرين المشتبه بهم وطرق الاتجار وأنشطة التحويل المشتبه فيها.

كما تدرك اللجنة، فإن زامبيا بلد غير ساحلي ذو حدود برية واسعة، تشترك فيها مع ثماني دول أخرى. وكما هو الحال في أي بلد آخر غير ساحلي، فإن زامبيا تريد دائمًا أن تكون حدودها جسوراً بدلاً من عوائق أمام التعاون عبر الحدود والتكامل الإقليمي. وبسبب موقعها الجغرافي السياسي، سعت زامبيا إلى جعل نفسها مركز عبور ملائم للتجارة، أو ”ممرا آمنا“. وفي إطار إنفاذ مراقبة المرور العابر، نصدر تصاريح المرور العابر والنقل العابر وتخصص الموارد لمراقبة نقل البضائع الاستراتيجية عبر أراضينا. ولذلك، يتعين على أي كيان يسعى إلى نقل الأسلحة والمعدات العسكرية عبر أراضي زامبيا أن يقدم طلبا للحصول على تصاريح المرور ذات الصلة قبل أن يؤذن له بالشحن.

في هذا الصدد، اسمحوا لي أن أقترح أن عدم تقاسم المعلومات بين البلدان المصدرة والمستوردة ودول العبور يشكل تحديا كبيرا في هذا المجال. إن التعاون وتبادل المعلومات مطلوبان بين جميع أصحاب المصلحة من أجل التخفيف من خطر التحويل والتمكين من فهم السلع التي تمر. وتؤيد زامبيا بوصفها دولة نامية، دعوة بلدان جنوب الصحراء الكبرى إلى تقديم المساعدة لتمكينها من بناء قدرات مؤسسية كافية. وعلاوة على ذلك، ثمة حاجة إلى توفير موارد تقنية لتنفيذ الصكين بفعالية.

وأخيرا، ترى زامبيا أن من الحيوي مشاركة المرأة في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، لأن المرأة الأكثر تضررا من أعمال العنف المسلح، بشكل مباشر وغير مباشر. علاوة على ذلك، من المعروف أن النساء يعانين من آثار طويلة الأمد للحرب والنزوح والجوع والمرض، في حين أن المرأة هي التي غالباً ما تقدم الرعاية المنزلية الوحيد أو الرئيسي. وتسعى زامبيا إلى ضمان إشراك نسائنا في صياغة السياسات وضمان مشاركتهن في حلقات العمل التي تتناول العنف المنزلي المسلح والأبعاد الجنسانية للعنف المسلح.

السيد تسيمباليوك (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): إن أوكرانيا تتشاطر بالكامل مخاوف المجتمع الدولي ومفادها أن النقل غير المشروع للأسلحة التقليدية وتكديسها وإساءة استعمالها وذخائرها، لا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يشكل تهديدا خطيرا للأمن والاستقرار في العالم. ولذلك، نؤيد الجهود الدولية المبذولة لمواجهة هذا التحدي، بما في ذلك تدابير التصدير والحدود وإدارة المخزون والتعاون الدولي والمساعدة.

أما على الصعيد الوطني وفي مجال الأسلحة التقليدية، فتولي أوكرانيا أهمية خاصة لضمان اتخاذ إجراءات فعالة لمراقبة الصادرات تلبي جميع المتطلبات الدولية الحالية. وتلتزم أوكرانيا بشدة بقرارات ومقررات الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا واتفاق واسينار بشأن ضوابط تصدير الأسلحة التقليدية والسلع والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج. وتتضمن قرارات مجلس الأمن التي تفرض نظم جزاءات، بما في ذلك الحظر على الأسلحة، مبادئ توجيهية لاعتماد التشريعات واللوائح ذات الصلة بأوكرانيا، وتقوم السلطات الوطنية بتنفيذها بصرامة.

وما برحنا ننظر إلى برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بكل جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، بوصفه أداة هامة وعالمية في الجهود العالمية لمكافحة التهديد الذي يشكله هذا النوع من الأسلحة. إننا نؤيد التنفيذ السليم لبرنامج العمل والصك الدولي لتمكين جميع الدول من تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها. وتتطلع أوكرانيا إلى مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب، الذي سيعقد في العام المقبل. ونؤيد أيضا مشروع القرار A/C.1/72/L.56 ونشارك في تقديمه،

وهو يتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، الذي قدمته اليابان وكولومبيا وجنوب أفريقيا هذا العام. علاوة على ذلك، نتشاطر الرأي القائل بأن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، لا يزال يشكل إجراء أساسيا للشفافية وبناء الثقة في مجال تجارة الأسلحة التقليدية.

لا تزال هناك تحديات كبيرة في مواجهة الاستخدام العشوائي وآثار الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. ونحن ندعم الجهود المستمرة المبذولة لاتخاذ إجراءات دولية ووطنية لمكافحة إنتاج واستخدام العبوات الناسفة. ولذلك أيدنا مشروع القرار A/C.1/72/L.15 الذي قدمته أفغانستان، بشأن التصدي للتهديد الناجم عن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

ولا يزال التصدي للقدرة التدميرية للأسلحة التقليدية يتسم بأهمية قصوى في سياق الأمن الإقليمي. وفي هذا الصدد، يجب أن نؤكد مرة أخرى أن العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا، باستخدام قوات عسكرية نظامية مسلحة بأنواع حديثة من الأسلحة التقليدية والذخيرة، قد قوض إلى حد كبير النظام الحالي لتحديد الأسلحة التقليدية. ويواصل الاتحاد الروسي عمليات النقل غير المشروعة المكثفة للسلع العسكرية إلى أراضينا، مما يزعزع عن عمد ليس أمن المنطقة دون الإقليمية فحسب، بل أيضا أمن أوروبا كلها. ويتجاهل الاتحاد الروسي تماما النداءات المستمرة للمجتمع الدولي لوضع ضوابط فعالة على الحدود.

تشكل عمليات النقل غير المشروعة هذه من بين أمور أخرى، تحديا كبيرا للتنفيذ السليم لبرنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي يعد بمثابة الأداة الدولية العالمية الوحيدة للتصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. لا يمكننا أن نتجاهل هذه الإمدادات غير المشروعة للأسلحة التقليدية من الاتحاد الروسي، ولا سيما للجماعات المسلحة غير الشرعية التي يوجهها الاتحاد الروسي وتعمل في مناطق معينة من مناطق دونيتسك ولوهانسك في أوكرانيا.

تقر أوكرانيا بالدور الهام لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، في معالجة تدابير ما بعد الصراع للتقليل إلى أدنى حد من مخلفات وآثار المتفجرات من مخلفات الحرب.

إن أوكرانيا بوصفها دولة طرفا في اتفاقية حظر استعمال وإنتاج وتكديس ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام منذ أكثر من ١٠ سنوات، تعترف بالدور الأساسي للاتفاقية في التقليل إلى أدنى حد من مخاطر الألغام الأرضية وآثارها.

مرة أخرى، ونتيجة للعدوان المسلح الذي قام به الاتحاد الروسي، والأعمال الهجومية التي تقوم بها الجماعات المسلحة غير الشرعية التي يقودها الاتحاد الروسي، والتي تعمل في مناطق معينة من مناطق دونيتسك ولوهانسك في أوكرانيا، يتعين على بلدي أن يتعامل مع عدد متزايد بشكل كبير لمخلفات الحرب القابلة للانفجار، والتي تسبب خسائر فادحة في صفوف المدنيين، بمن فيهم الأطفال. وتزرع الجماعات المسلحة غير الشرعية، في المناطق السكنية تلك المتفجرات من مخلفات الحرب، فضلا عن الألغام المضادة للأفراد التي لها آثار عشوائية، على طول طرق الاتصال بين المناطق المأهولة بالسكان، وهي بذلك تنتهك الاتفاقية.

وهي تشكل في الواقع، تهديدا أكبر للمدنيين منه للعسكريين. وتشعر أوكرانيا بقلق بالغ إزاء هذا النشاط، وتدعو الاتحاد الروسي إلى بذل كل جهد ممكن لوقفه.

السيد كو (ميانمار) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/72/PV.17)، والبيان الذي أدلى به قبل ذلك، ممثل تايلند باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان).

ليس سرا أن الأسلحة التقليدية تقتل وتشوه كثيرا من الناس في جميع أنحاء العالم. وتشمل الإصابات المدنية النساء والأطفال

الأبرياء. إننا نعيش في عالم يُقتل فيه أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص كل عام بالأسلحة أو المتفجرات في نزاعات مسلحة.

وإذا لم تتخذ إجراءات مناسبة، يمكن أن يسفر انتشار الأسلحة غير المشروعة وتحويلها عن عواقب خطيرة أخرى. فيمكنها تغذية النزاعات المسلحة وجعلها مستمرة، مما يعوق حياة المجتمعات المحلية الضعيفة ويشجع انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك تجنيد الأطفال، لأن القدرة على تحمل تكاليف الأسلحة الخفيفة وقابليتها للحمل تشجع المقاتلين على تسليح الأطفال بسهولة. ويمكنها أن تيسر الجريمة المنظمة والإرهاب والعنف المسلح، كما يتضح من حادثة إطلاق النار في لاس فيغاس في ١ تشرين الأول/أكتوبر مما أودى بحياة ٥٨ شخصا.

وتدعم ميانمار برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وكذلك صك التعقب الدولي، باعتبارهما معيارين دوليين للحد من الأسلحة غير المشروعة. وفي شباط/فبراير من العام الماضي، استضافت ميانمار حلقة عمل بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بالاشتراك مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، من أجل تعزيز القدرة على تنفيذ برنامج العمل. وشاركت ميانمار أيضا في حزيران/يونيه ٢٠١٦، في الاجتماع السادس للدول الذي يُعقد كل سنتين بشأن برنامج العمل، وترحب بالنتائج التي توصل إليها. ونعتقد أنه أرسى أساسا جيدا للمؤتمر الاستعراضي الثالث المقبل الذي سيعقد في حزيران/يونيه ٢٠١٨، والذي نتوقع أن يسفر عن نتائج مثمرة.

وعلى الرغم من أن القيود المتعلقة بالقدرة لا تزال تمنع ميانمار من الانضمام إلى اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، دأبنا على المشاركة في اجتماعات الاتفاقية بصفة مراقب. ونرى أن الاتفاقية يمكن أن تعالج بفعالية الشواغل الإنسانية الناجمة عن الاستخدام العشوائي للأسلحة التقليدية. ونرحب بإنشاء فريق الخبراء الحكوميين المعني بنظم الأسلحة الفتاكة، الذاتية التشغيل، الذي أنشأه المؤتمر الاستعراضي الخامس.

ونؤكد على الحق الأصيل للدول ذات السيادة في حيازة وتصنيع واستيراد الأسلحة التقليدية ومكوناتها والاحتفاظ بها، لاستخدامها بشكل مسؤول في الحفاظ على السيادة. وتدعم ميانمار من ناحية المبدأ أحكام اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، واتفاقية الذخائر العنقودية. وتدرس الجهات المعنية في ميانمار هذين الصكين لفهمهما بشكل أفضل، بهدف الانضمام إليهما في الوقت المناسب. ونحن ندعم المبادرة المتخذة بموجب هذين الصكين لتجنب الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية والذخائر العنقودية، الذي يمكن أن يؤدي إلى آثار إنسانية خطيرة.

وقد أنشئ في ميانمار عام ٢٠١٢ الفريق العامل المشترك بين الوكالات، ويتألف من أعضاء من الوزارات ذات الصلة، للتوعية بمخاطر الألغام. وما انفك الفريق العامل يعقد حلقات عمل تدريبية للتوعية بمخاطر الألغام في مختلف الدول والمناطق، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى.

وبوصفنا بلدا يعاني من النزاع المسلح الداخلي، فإننا ندرك جيدا المعاناة البشرية والدمار الناجم عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونرى أن معاهدة تجارة الأسلحة مهمة لوقف الانتشار غير المشروع للأسلحة التقليدية، وهي تؤدي دورا محوريا في تحقيق الغاية ٤ من الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. ونرحب بالقرارات والتوصيات التي أسفر عنها المؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، الذي عقد في جنيف في أيلول/سبتمبر. كما نتطلع إلى نتائج مثمرة للمؤتمر الرابع للدول الأطراف، تحت رئاسة اليابان. إن

التكنولوجيا الحديثة تجعل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة فتاكة بشكل متزايد هذه الأيام. ولا يمكن التغاضي عن هذا الاتجاه المتنامي عند التصدي للتحدي الذي تشكله الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

السيدة ياكوبونيه (ليتوانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد ليتوانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/72/PV.17). وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

إن للاتجار غير المشروع وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تأثير سلبي على سلامة المدنيين وأمنهم، وكذلك على أمن واستقرار الدول برمتها. فهي تقوض سيادة القانون وتطيل أمد النزاعات التي طال أمدها وتعرقل التنمية. وفي ظل هذه الخلفية، نرى أن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي والرامية إلى تعزيز نهج عالمي للتصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يمكن أن تسهم بقدر كبير في تحسين الأمن والاستقرار العالميين. ونرحب بمبادرات ومساعي المجتمع الدولي الرامية إلى وضع نُهج وصكوك أفضل تنسيقا بشأن الأسلحة التقليدية، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومن الواضح أن أوجه التآزر لمختلف صكوك تحديد الأسلحة يمكن أن تيسر تنفيذ وفعالية النظم المختلفة.

وتواصل ليتوانيا الدعوة إلى ضرورة زيادة الشفافية في تجارة الأسلحة، وهي مقتنعة بأن معاهدة تجارة الأسلحة أسهمت في زيادة الشفافية والتحلي بروح المسؤولية فيما يتعلق بتجارة الأسلحة. وتدعو ليتوانيا الدول الأطراف في المعاهدة إلى إتاحة تقاريرها للجمهور، وترحب بالقرارات التي اتخذت في المؤتمر الثالث للدول الأطراف في المعاهدة. ويعد إنشاء الأفرقة العاملة الدائمة المعنية بالتنفيذ الفعال للمعاهدة، والشفافية وتقديم التقارير، وتحقيق العالمية للمعاهدة، خطوة هامة صوب النهوض بهدف معاهدة تجارة الأسلحة والغرض منها. غير أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، إذ لا يمكن تحقيق الإمكانات الكاملة للمعاهدة إلا عند تطبيقها على نطاق عالمي وتنفيذها بشكل صارم.

وتشعر ليتوانيا بقلق بالغ إزاء تزايد الأثر على الصعيد العالمي للأجهزة المتفجرة المرتجلة، والكميات الكبيرة من الألغام الأرضية المضادة للأفراد، والذخائر غير المنفجرة من مخلفات الحرب، التي لا تزال تؤثر بشكل خطير على السكان المدنيين. ولهذا السبب، تساهم ليتوانيا في الصندوق الاستئماني للاتحاد الأوروبي لصالح كولومبيا في إطار المبادرة العالمية لإزالة الألغام في كولومبيا.

إن العالم يواجه اليوم العديد من التحديات الأمنية. وأحدهما في وسط أوروبا. فالنزاع في شرق أوكرانيا لا يزال يغذيه التدفق المستمر للذخائر والأسلحة والمقاتلين من الاتحاد الروسي. ويجري توريد الأسلحة بكميات غير مؤكدة ولكن كبيرة. والقرم التي يحتلها الاتحاد الروسي مثال آخر على تدفق الأسلحة إلى أوكرانيا تحت الإشراف الروسي. وندعو الاتحاد الروسي إلى تنفيذ التزاماته، ووقف الدعم للجماعات المسلحة غير القانونية، ووقف تدفق الأسلحة والمعدات إلى الأراضي الخاضعة لسيادة أوكرانيا.

إن الافتقار إلى الشفافية والقدرة على التنبؤ بالأنشطة العسكرية يمكن أن يشكل تحديا خطيرا للسلام والأمن في مناطق مختلفة من العالم. وما انفكت ليتوانيا مقتنعة بأنه في مواجهة جميع التحديات التي تواجهها البيئة الأمنية في أوروبا، لا تزال المبادئ المكرسة في وثيقة هلسنكي الختامية أساسية للأمن والاستقرار على الصعيد الأوروبي. ولا تزال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الإطار النهائي للتعاون الإقليمي في مجال تحديد الأسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة والأمن. ونعتقد أن وثيقة فيينا المنقحة والتنفيذ غير الانتقائي لمعاهدة السماوات المفتوحة أمور أساسية من أجل زيادة الشفافية وبناء الثقة والقدرة على التنبؤ في أوروبا.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أعرب عن التزام ليتوانيا القوي بالمشاركة والتعاون بصورة نشطة في مجال تحديد الأسلحة التقليدية.

السيد محمد (السودان): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لي، وعلى إدارتكم الحكيمة لأعمال هذه اللجنة. كما أرجو أن أنضم للبيانين اللذين أدلى بهما كل من إندونيسيا ومصر بالنيابة عن الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز والمجموعة الأفريقية، على التوالي (انظر A/C.1/72/PV.17). إن السودان، كالعديد من بلدان العالم، يتأثر سلبا بظاهرة الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية وتهريبها. هذه الظاهرة التي أدت لزيادة النزاعات الإقليمية التي يروح ضحيتها الآلاف سنويا. فكما تعلمون، ارتبط التهريب والاتجار بهذا النوع من الأسلحة في كثير من الأحيان بأبعاد اقتصادية زادت من تعقيداتها ظواهر طبيعة، كتغير المناخ والجفاف والتصحر، ومن ثم احتدام التنافس على موارد الماء والكلأ وغيرها من المعطيات التي جعلت اقتناء السلاح جزءا أصيلا من ممارسات المجموعات السكانية ومظاهر قوتها.

ويدرك بلدي مخاطر هذه الظاهرة وضرورة استئصالها. لذلك، ظل السودان حاضرا وفاعلا في كافة المنابر الدولية والإقليمية ذات الصلة، علاوة على الجهد القطري الذي نضطلع به عبر المكتب الوطني لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وإيمانا منا بالعلاقة المتبادلة بين انتشار هذه الأنماط من الأسلحة والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والإرهاب وتجارة المخدرات. ويقود السودان في هذا الخصوص جهودا متعددة الأوجه في إطار الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية، وعبر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وتجمع الساحل والصحراء، علاوة على جهوده الثنائية مع دول الجوار الرامية إلى إعادة ترسيم الحدود وإحكام نقاط الرقابة والسيطرة والجمارك. إننا إذ نستعرض هذه الجهود، إنما نؤكد أيضا على أن محاربة انتشار هذه الأنواع من الأسلحة يجب أن يكون من جانب الدول المصنعة في المقام الأول، وليس في الدول المتضررة من الظاهرة فحسب. كما لا بد من التأكيد على ضرورة التزام الدول المصنعة بعدم تصدير السلاح للجماعات والأفراد من غير الدول.

إن السودان يبذل جهودا مستمرة وكبيرة في مكافحة الألغام والأجهزة غير المتفجرة في المناطق التي شهدت نزاعات مسلحة، حيث تقوم الحكومة السودانية بتنفيذ خطط للتخلص من الألغام بجميع أنواعها بالتعاون مع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام وبعض الدول الصديقة، مثل اليابان وإيطاليا، وقد أثمر هذا التعاون عن اقتراب إعلان ولايات شرق السودان الثلاث (القضارف، وكسلا، والبحر الأحمر) مناطق خالية من الألغام بنهاية كانون الأول/ديسمبر من هذا العام.

فقد استطاعت الحكومة السودانية، بالتعاون مع شركائها، تطهير ١٠٥ كيلومترات مربعة من الأراضي من الألغام بأنواعها المختلفة، حيث قامت بتدمير ٣ ٢٣٦ لغما مضادا للدروع، و ١٠ ١٥٨ لغما مضادا للأفراد، و ٧٩ ٢٦٩ من الأجهزة غير المتفجرة. لكن بالرغم من هذه الجهود العظيمة، إلا أنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يجب أن نقوم به، والذي يحتاج إلى دعم المجتمع الدولي.

إن الحكومة السودانية، ضمن جهودها الرامية لاستدامة الاستقرار والتنمية في كل أنحاء البلد، أعلنت في بداية هذا العام حملة لجمع السلاح من أيدي المواطنين في دارفور والمناطق المتاخمة، حيث بدأت هذه الحملة مرحلتها الأولى بالجمع الطوعي ورفع الوعي بمخاطر حمل السلاح وانتشاره. ثم يعقب هذه المرحلة تطبيق القانون الخاص بالأسلحة والذخائر الذي يجرم حمل الأسلحة دون ترخيص من السلطات المختصة، ويوقع العقوبة المشددة على من ينتهك أحكامه المؤكدة. كما تهدف الحكومة السودانية من هذه الحملة إلى القضاء على أكبر عوامل عدم الاستقرار والمتسبب الأكبر في اندلاع النزاعات التي تنتشر في هذا الإقليم، وهو انتشار الأسلحة.

ونظرا لضيق الوقت، تجدون كامل البيان على موقع الأمم المتحدة الإلكتروني المخصص لهذا.

السيدة دونيللي (نيوزيلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يمكن أن تفخر اللجنة الأولى بالدور الذي اضطلعت به على مر السنين في المساعدة على وضع ورصد معايير القانون الدولي الإنساني، وهي المعايير التي تساعد على حماية جميع المواطنين في أماكن النزاع. إلا أنه في النزاعات الوحشية في جميع أنحاء العالم، تشكل بعض الخيارات فيما يتعلق بالاستهداف واختيار الأسلحة انتهاكات صارخة للقانون الدولي الإنساني، وتثير شكوكا جدية بشأن الامتثال لهذا القانون. ومرة أخرى، فإن المدنيين هم من يدفعون الثمن – مدنيون كأولئك في سورية، حيث الذخائر العنقودية من بين الأسلحة اللاإنسانية التي تستخدم في هذا النزاع المروع.

وما فتئت نيوزيلندا تدين استخدام أي طرف للذخائر العنقودية. ويساورنا بالغ القلق أن عدد ضحايا استخدام الذخائر العنقودية زاد بأكثر من الضعف في الفترة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. وندعو جميع الدول إلى رفض استخدام هذه الأسلحة اللاإنسانية والعشوائية وإلى الانضمام إلى اتفاقية الذخائر العنقودية في أقرب وقت ممكن.

وبصفتها منسق تدابير التنفيذ الوطنية بموجب الاتفاقية، ترحب نيوزيلندا بفرصة المشاركة مع أي دولة فيما يتعلق بالتدابير الوطنية اللازمة للتنفيذ الكامل لاتفاقية الذخائر العنقودية. ويسرنا أننا تمكنا من تقديم الدعم لحلقتي عمل بشأن تحقيق عالمية الاتفاقية وتنفيذها، هذا العام، واحدة في أوغندا في أيار/مايو والثانية في نيويورك في وقت سابق من هذا الأسبوع.

كما تشجع نيوزيلندا جميع الدول على الانضمام لاتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وبصورة أعم، دعم جهود إزالة الألغام. نحن نسلم بأهمية متابعة هدفنا المشترك المتمثل في تحقيق عالم خال من الألغام الأرضية بحلول عام ٢٠٢٥. ومن جانبنا، يسر نيوزيلندا أن قدمت ٩,١ مليون دولار نيوزيلندي على مدار السنة الماضية لدعم برامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في جميع أنحاء العالم، وتبرعات بلغت ٤٠ ٠٠٠ دولار نيوزيلندي لوحدة دعم تنفيذ اتفاقية أوتاوا في عام ٢٠١٧.

ومن دواعي الأسف الشديد أن التأخر في دفع الاشتراكات المقررة وعدم سداداها بموجب اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر قيد قدرة هذه الهيئة على عقد الاجتماعات المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي الناجح للدول الأطراف في الاتفاقية في العام الماضي. وتتطلع نيوزيلندا إلى عقد اجتماع فريق الخبراء الحكوميين المفتوح باب العضوية المعني بنظم الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل الشهر القادم في جنيف، وتأمل في إحراز تقدم حقيقي نحو تحديد التحديات التي تشكلها هذه النظم للقانون الدولي الإنساني ومعالجتها.

كما تتطلع نيوزيلندا إلى إجراء المناقشة المتعلقة بتنفيذ البروتوكول الثالث – البروتوكول المتعلق بحظر أو تقييد استعمال الأسلحة المحرقة – في اجتماع الشهر المقبل للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، وترحب بفرصة استكشاف المسائل المتعلقة باستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وهناك مجموعة من الأدلة الدامغة والمتزايدة التي توضح أن العواقب المترتبة على استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان المدنيين يمكن أن تسفر عن وقوع وفيات وإصابات في صفوف المدنيين تفوق بكثير الخسائر المباشرة بين المدنيين نتيجة هذه الهجمات. وتمشيا مع التزامنا الذي تعهدنا به في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني العام الماضي، لا تزال نيوزيلندا ملتزمة بمعالجة هذه المسألة، بما في ذلك من خلال إصدار إعلان سياسي.

لقد شاركت نيوزيلندا، وهي عضو يفخر بعضويته في معاهدة تجارة الأسلحة، بنشاط في وضع الترتيبات والعمليات

الإدارية اللازمة للإنشاء الأولى للمعاهدة، بما في ذلك صندوق التبرعات الاستئماني. بيد أن الوقت قد حان لبدء تحويل تركيزنا من الترتيبات المؤسسية إلى ضمان أن تحقق المعاهدة الوعود الإنسانية والأمنية المرجوة منها. وعلى نحو ما قال رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، السيد بيتر ماورر، أمام المؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة في الشهر الماضي، فإن نص المعاهدة سيظل نصا أجوفا إن لم يقترن بإجراءات وإن لم يسفر عن تغييرات في السياسات والسلوكيات. تكلم الرئيس ماورر عن الفجوة بين الوعد والتنفيذ، وبين القانون واحترام القانون، وعن المعاناة الناتجة. وتتطلع نيوزيلندا إلى العمل مع الدول الأطراف الأخرى والشركاء من المجتمع المدني لمعالجة تلك الفجوة.

كما نعتزم استضافة مؤتمر المحيط الهادئ في شباط/فبراير من العام القادم في أوكلاند للجمع بين ممثلين عن جميع جزر المحيط الهادئ المجاورة لنا بهدف تحسين عالمية وتنفيذ عدد من المعاهدات المتعلقة بالأسلحة التقليدية في المنطقة، ومعاهدة تجارة الأسلحة بشكل خاص.

وأخيرا، نتطلع أيضا إلى المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه لكفالة تحقيق نتائج موضوعية تدفع بجدول أعمالنا المشترك نحو منع الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة ومكافحته والقضاء عليه.

السيد إليسايا (ساموا) (*تكلم بالإنكليزية*): الاتجار غير المشروع وغير المنظم بالأسلحة التقليدية يؤجج الصراعات ويدعم الأنشطة الإجرامية ويعطل الحياة السلمية للمجتمعات ويسهم في انتهاكات حقوق الإنسان. إن الأسلحة التقليدية أكثر الأسلحة شيوعا في الصراعات المسلحة. وهي مسؤولة عن سقوط أعداد هائلة من الإصابات والوفيات والمعاناة الإنسانية في صفوف الملايين من الناس، الأمر الذي يقوض الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية – وهما من اللبنات الأساسية المهمة جدا للبلدان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

إن ساموا دولة جزرية لا توجد فيها سوى قوة شرطة مدنية. وليس لدينا جيش لأننا لا نحتاج إليه، وحتى لو كان عندنا، ما كان ليضمن لنا تحقيق السلم والأمن بشكل كامل. وفي الواقع، إن الضامن الوحيد لأمننا هو سيادة القانون لحمايتنا.

ومعاهدة تجارة الأسلحة يمكن أن تحدث فرقا حقيقيا في الحد من العواقب الوخيمة للاتجار غير المشروع على الصعيد العالمي وفي حماية المدنيين الأبرياء. صحيح أن المعاهدة نفسها لا يمكن أن توقف جميع عمليات نقل الأسلحة غير المشروعة، لكنها إن نُفذت بفاعلية، يمكن أن تسهم في تحقيق الشفافية في تجارة الأسلحة وجعلها أكثر صعوبة وتكلفة لمشتري وموردي الأسلحة لتحدي المعايير الرشيدة ومعايير الحس السليم. نحن بحاجة حقا إلى معاهدة تجارة أسلحة قوية لمنع ومكافحة تحويل الأسلحة والذخيرة عن وجهتها، وهو ما يسبب المعاناة البشرية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في منطقة المحيط الهادئ.

إن إيماننا بسيادة القانون كان الأساس الذي دفع ساموا إلى أن تصبح أول دول جزرية في المحيط الهادئ توقع وتصدق على معاهدة تجارة الأسلحة. وبوصفنا طرفا في المعاهدة، فنحن ملتزمون بتنفيذ التزاماتنا.

أول تلك الالتزامات الإبلاغ. وبالرغم من شح الموارد البشرية والتقنية والمالية، قدمت ساموا تقاريرها عن تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

يتمثل الالتزام الثاني في وضع التشريعات الوطنية ذات الصلة. ومشروع قانون الأسلحة التقليدية لساموا لعام ٢٠١٧

معروض على برلماننا لتنقيحه الثالث والأخير. ويتناول قانون الأسلحة التقليدية الثغرات في التشريعات القائمة ويكفل ترجمة معاهدة تجارة الأسلحة وتنفيذها في السياق المحلي.

أما الالتزام الثالث فهو استمرار الاستثمار في تدابير مراقبة الحدود. تواصل ساموا الاستثمار في بناء قدرات وكالات إنفاذ القانون والحدود فيما يتعلق بالمعايير الدولية بشأن نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والتعاون عبر الحدود والحفاظ على السجل والبيانات في نظام إدارة المعلومات المركزي للمساعدة في التزاماتنا بتقديم التقارير، وفي تعزيز وتأمين حدودنا ضد الاتجار غير المشروع بالأسلحة والسيطرة على نقل الأسلحة التقليدية. ونحيط علما مع الشكر بإنشاء صندوق التبرعات الاستئماني للمعاهدة، الذي يدعم بناء قدرات الدول الجزرية الصغيرة والبرامج الإقليمية.

على الرغم من التقدم المحرز حتى الآن، لا تزال التحديات قائمة في ساموا أمام التنفيذ الكامل لبرنامج العمل من حيث الموارد البشرية والتقنية والمالية. وتتقاسم الدول الجزرية الأخرى في منطقة المحيط الهادئ معنا التحديات التي نواجهها. ومن خلال جهودنا الوطنية الفردية لا يمكننا سوى تحقيق نجاح محدود؛ ولذلك، يجب أن تستكمل تلك الجهود بالنهج الإقليمي وبالتعاون مع البلدان الأخرى في المحيط الهادئ، بأكثر الطرق فعالية وكفاءة لنا للتصدي لهذه المشكلة. وقد يتمثل النهج الإقليمي في التعاون عبر الحدود وتبادل البيانات والمعلومات وتقاسم الموارد في مجال المراقبة، التي ستساعد الدول الجزرية كافة في منطقة المحيط الهادئ في كفالة تحقيق الأمن الإقليمي مع فوائد قد تُرحل لدعم جهودنا الوطنية.

نرحب بالتقدم المحرز في المؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، ولا سيما إنشاء الفريقين العاملين الدائمين بشأن تنفيذ المعاهدة بفعالية وتحقيق عالميتها. إن عمل الفريقين بالغ الأهمية في التحقيق المبكر لأملنا المنشود في عالم سلمي وآمن. وستقدم الدول الجزرية الصغيرة النامية إسهاما قيما في المناقشات المقبلة للمسائل، ونرحب ببرنامج الرعاية الذي سيدعم مشاركتنا حتى نتمكن من تقديم هذه المدخلات اللازمة.

أود أن أختتم بياني بأن أدعو مرة أخرى الدول الأعضاء التي لم تصبح بعد أطرافا في معاهدة تجارة الأسلحة إلى أن تفعل ذلك في القريب العاجل، من أجل ضمان تحقيق عالمية المعاهدة في وقت مبكر، والأهم من ذلك، تنفيذها بفعالية وكفاءة وعلى نحو شامل.

السيد موراليس لوبيس (كولومبيا) (*تكلم بالإسبانية*): إن مراقبة الأسلحة التقليدية ضرورية لمنع الاتجار غير المشروع بها. وينبغي أن نتذكر أن الأسلحة التقليدية تتسبب في سقوط أكبر عدد من الضحايا في بلداننا، أكثر مما سقط بأسلحة الدمار الشامل.

بالنسبة لكولومبيا، أسفرت الإنجازات التي تحققت في الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء السلام عن نتائج ملموسة بسبب التزامنا بنزع السلاح وتحديد الأسلحة. ولذلك، فإن تخلي القوات المسلحة الثورية لكولومبيا عن الأسلحة بفضل الدعم المقدم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، يعني التخلص من وجود ٠٠٠ ٩ قطعة من الأسلحة و ٨٦٢ ٧٦٥ ١ طلقة ذخيرة و ٢٥٥ ٣٨ كيلوغراما من المتفجرات و ٠٠٠ ١١ قنبلة و ٥٢٨ ٣ لغما مضادا للأفراد و ٢٨٨ ٤٦ قطعة من المفجرات الإلكترونية و ٣٧٠ ٤ قذيفة هاون وحوالي ٥٢ كيلومترا من أنابيب التفجير، ولن تمثل قط تهديدا لأي مواطن في بلدنا أو في العالم. ومن الجدير بالذكر أنه، في عملية التخلي تلكعن الأسلحة في كولومبيا، كان عدد الأسلحة التي تم تسليمها أكبر من عدد المقاتلين.

فيما يتعلق بالألغام المضادة للأفراد في كولومبيا، يسرني أن أشير إلى أنه، إضافة إلى التزامنا بالصكوك القانونية الدولية بعد

المواجهة المسلحة الداخلية التي استمرت أكثر من خمسة عقود في بلدي، فإن الإجراءات المتكاملة لمكافحة الألغام الأرضية تشكل أداة مجربة وناجحة وقابلة للتكرار لبناء السلام وتعزيزه. والخبرات المكتسبة في كولومبيا تمثل دليلا دامغا يوميا على فعالية الإجراءات المتكاملة لمكافحة الألغام المضادة للأفراد لإعادة حقوق الأفراد والمجتمعات المحلية وتعزيزها وكفالتها. والهدف منها هو تحقيق المزيد من المدارس الآمنة والمزيد من الطرق والأنهار والمسارات والمزيد من الأراضي للزراعة والمجمعات الرياضية للأطفال، وفي نهاية المطاف، بلد أفضل للعيش فيه.

إن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع تتسبب في سقوط آلاف الضحايا كل عام، وتؤكد الإحصاءات الأخيرة أن هذا النوع من المتفجرات أدى إلى سقوط أكبر عدد من الضحايا المدنيين في جميع أنحاء العالم. كذلك يؤثر على الهياكل الأساسية الحيوية والإمكانيات المتاحة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ويغرس الخوف في المجتمعات المحلية المتضررة. ومن التحديات الرئيسية التي كان يتعين على كولومبيا مواجهتها تلوث أراضيها بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي تستخدم كألغام مضادة للأفراد. وفي إطار عملية التطهير، يلتزم بلدي بالمعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام، التي توجه حاليا التدخلات العسكرية لإزالة الألغام بفضل وضع معايير لوطنية للأعمال المتعلقة بإزالة الألغام. وقد مكن استخدام هذه المعايير المنظمات المدنية لإزالة الألغام والقوات العسكرية من إحراز تقدم سريع يهدف إلى الوفاء بتلك المتطلبات وضمان جودة التدخلات التي أعادت الأراضي إلى المجتمعات المحلية.

بالإضافة إلى استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والألغام المضادة للأفراد، تعين على السلطات الكولومبية أن تتعامل مع أنواع أخرى من الأجهزة، بما في ذلك أجهزة تنفجر بالتحكم عن بعد أو موقوتة. وفي هذا الصدد، كان علينا التعامل مع حالات السيارات المفخخة، وأسطوانات الغاز المستخدمة كقذائف هاون واستخدام المتفجرات المصنوعة يدويا بمواد مدنية.

أخذنا زمام مبادرات ترمي إلى مكافحة الآثار العشوائية الناجمة عن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع استنادا إلى نهجين أساسيين، وهما فهم تلك الأجهزة من منظور عام يشمل الأنواع المختلفة من الأجهزة التي تصنعها الجماعات المسلحة غير المشروعة، وتطوير أجهزة ذات خصائص مشابهة للألغام المضادة للأفراد لا تستخدمها إلا الجماعات الخارجة على القانون حصرا.

وباعتبارنا بلدا تضرر بشكل كبير من مشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وصلتها بالجريمة العابرة للحدود الوطنية والجرائم العادية والجريمة المنظمة، ضمن جرائم أخرى، تعد هذه المسألة ذات أهمية أساسية لكولومبيا. ولذلك، قُدنا إجراءات من أجل التصدي لها على الصعد العالمية والإقليمية ودون الإقليمية.

ويرى بلدنا أن من الضروري توجيه الجهود الدولية والإقليمية والوطنية لإنشاء آليات تتيح التبادل السلس للمعلومات بشأن المسائل الواقعة ضمن اختصاص برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ومكافحته والقضاء عليه، بهدف تعزيز تطوير تكنولوجيا الوسم، وتوطيد نظم السجلات، وتنفيذ تكنولوجيات تعقب الأسلحة التي تكمل النظم القائمة، مثل تلك التي تستخدمها المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).

وأخيرا، وفيما يتعلق بمعاهدة تجارة الأسلحة، فإننا نسلم بالمسؤوليات المنبثقة عن هذا الصك الهام منذ فتح باب التوقيع عليه في عام ٢٠١٣، ولهذا السبب ظللنا نعمل بأقصى سرعة فيما يتعلق بعملية التصديق على المعاهدة.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين طلبوا ممارسة حق الرد. وفي هذا الصدد، أذكر جميع الوفود بأن

المداخلة الأولى تقتصر على ١٠ دقائق والمداخلة الثانية على خمس دقائق,

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): إن ممثل الكيان الإسرائيلي، بتوجيهه الاتهامات ضد الدول الأخرى، يحاول دائما التهرب من الواقع، وتجاهل العدد الهائل من القرارات الدولية الصادرة ضده. وتغافل ممثل الكيان الإسرائيلي عن إنه عندما يتعلق الأمر بالاتجار غير المشروع بالأسلحة في جميع أنحاء العالم، فإن المسؤولين الإسرائيليين هم من يتاجرون في هذه الأسلحة لزعزعة الاستقرار في كل منطقة من مناطق العالم.

ويقوم الكيان الإسرائيلي حاليا دون مواربة بتزويد الجماعات الإرهابية المسلحة في سورية – وخاصة منظمتي داعش وجبهة النصرة الإرهابيتين، والجماعات المرتبطة بهما – بجميع أنواع الأسلحة والمعدات والذخائر، بما في ذلك المواد الكيميائية السامة. ولقد أرسلنا العديد من الرسائل إلى مجلس الأمن بشأن تلك الانتهاكات. إن الكيان الإسرائيلي يخرق كافة الاتفاقيات الدولية المتعلقة بنزع السلاح التقليدي وغير التقليدي، وكذلك قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب. لقد استخدم الكيان الإسرائيلي كافة أنواع الأسلحة المحرمة ضد شعوب المنطقة في اعتداءاته المتكررة.

ومن المعروف جيدا أن الكيان الإسرائيلي أدخل جميع أشكال الإرهاب إلى منطقتنا. إن تورط الكيان الإسرائيلي الثابت دوليا في تجارة الأسلحة غير المشروعة في شتى أنحاء العالم يشجع الإرهاب على الصعيد الدولي ويحمي عصابات المخدرات، والجريمة المنظمة والحركات الانفصالية، إلى حد أن الكيان الإسرائيلي نظم عصابات دولية للاتجار بأعضاء الأطفال.

وليس خافياً على أحد أن ضباطاً إسرائيليين هم المسؤولون عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويكفي النظر إلى مختلف المناطق الساخنة في جميع أنحاء العالم ليدرك المرء تورط تجار الأسلحة غير المشروعة الإسرائيليين. إن دور السلاح الإسرائيلي في تأجيج النزاعات، مثل اندلاع الأزمة في القوقاز، وبما في ذلك كل النقاط الساخنة في أفريقيا، أمر واضح للجميع.

السيد يرماكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إننا مضطرون مرة أخرى للرد على ما قيل بشأن الحالة في أوكرانيا. وبطبيعة الحال نحن نتعاطف بصدق مع الوفد الأوكراني هنا في نيويورك، كما نفعل مع الشعب الشقيق كله في أوكرانيا، الذي تربطنا به وشائج التاريخ والثقافة واللغة المشتركة. ونعتقد أننا سنتشاطر أيضا مستقبلا مشرقا معا. ومن الواضح أن روسيا لم، ولن تقاتل أشقاءها في أوكرانيا. ومن المؤسف للغاية أن الدبلوماسيين الأوكرانيين في اللجنة الأولى لا يزالون يرددون عبارات كاذبة لا صلة لها بالحالة الحقيقية في بلدهم. وللأسف، فإنه منذ الانقلاب المسلح ضد الدستور في أوكرانيا عام ٢٠١٤ عندما قامت قوة ذات نزعة قومية متطرفة، بالتحالف مع السلطات في كييف، وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، بشن حرب أهلية دامية في أوكرانيا، انتهى الأمر بإخواننا الأوكرانيين إلى وضع مروع. ويرد عرض أكثر تفصيلا لأسباب الحرب الأهلية والحالة الراهنة في أوكرانيا في البيان الذي أدلى به بالأمس رئيس الاتحاد الروسي فلاديمير بوتين، في المناقشة التي جرت في منتدى فالداي في سوتشي.

أما بالنسبة للبيان غير المناسب الذي أدلى به ممثل ليتوانيا بشأن المسائل الأوكرانية، فإننا نترفع عن الرد عليه. ونعتقد أن الأغلبية الساحقة من الحاضرين في هذه القاعة تدرك أنه لا لزوم لأي رد من روسيا على هذه الضوضاء الصادرة عن ليتوانيا.

السيد إلباز سترانيسكي (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): إن الاتهامات التي تفوه بها الوفد السوري هنا اليوم ليست سخيفة فقط بل تثبت ازدياد انفصال الممثل السوري عن الحقيقة على أرض الواقع. فبينما نجلس هنا، لا يزال نظام الأسد يستهدف مواطنيه بلا هوادة وعمدا، مستخدما كلا من الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، وينتهك التزاماته الدولية.

ومن المؤسف أنه، بدلا من اقتراح السبل الكفيلة بتحسين الحالة أو التعهد بوقف ذبح مواطنيه، آثر الوفد السوري أن يفعل الشيء الوحيد الذي يعرف كيفية القيام به – وهو إلقاء اللوم على البلدان الأخرى دون مبرر.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أخذ الكلمة لممارسة حقي في الرد على التعليقات التي أدلى بها ممثل الاتحاد الروسي.

أولا، إن الاتهامات بشأن مشاركة الولايات المتحدة في ما حدث في أوكرانيا هي ببساطة مجرد كذب. ويعرف العالم ذلك. لقد دأبت الولايات المتحدة على أن تكون رائدا في توحيد المجتمع الدولي وفي مطالبة روسيا بوقف عدوانها في أوكرانيا. ولن نقوم بأي مقايضة مع روسيا من شأنها أن تؤثر على الأمن الأوروبي أو على سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

أود أن أؤكد مجددا، كما قلنا مراراً، أن الجزاءات ذات الصلة باتفاقات مينسك ستظل قائمة حتى تسحب روسيا قواتها من شرق أوكرانيا ودعمها لمن يطلق عليهم قادة الانفصاليين، وتنفذ اتفاقات مينسك تنفيذاً تاماً. وستبقى الجزاءات المتصلة بالقرم قائمة حتى تُعيد روسيا زمام السيطرة على شبه جزيرة القرم إلى أوكرانيا.

السيد ليتشينكو (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أجد لزاما عليّ الرد على الملاحظات التي أبداها ممثل الاتحاد الروسي. وسأتوخى الإيجاز في ذلك.

يتمسك الوفد الأوكراني بالبيان الذي أدلى به بشأن مسألة الأسلحة التقليدية، ويود أن يشدد على أن النزاع القائم في أنحاء معينة من منطقتي دونيتسك ولوهانسك نجم عن العدوان الروسي على أوكرانيا الذي بدأ باحتلال جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي. ونود أن نؤكد أن هذه ليست حرباً أهلية أو نزاعا داخلياً. إذا سحب الاتحاد الروسي أسلحته وأفراده العسكريين من أراضينا، وإذا أوقف النقل غير المشروع للأسلحة والمقاتلين إلى أوكرانيا، عندها ستتمّ تسوية النزاع في منطقة دونباس سلميا بعد ذلك مباشرة تقريباً، ودون أي مساعدة خارجية.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): لقد أشرنا سابقا إلى أن ممثلي الكيان الإسرائيلي عندما يكون الموقف الإسرائيلي هشاً ضعيفاً، يلجأون دائما إلى ترويج المغالطات، وخلط الأوراق، وقلب الحقائق رأساً على عقب، والتهرب من المسائلة عن الجرائم والاعتداءات التي يرتكبها الكيان الإسرائيلي. من المعروف عالميا أن كبار تجار الأسلحة التقليدية في العالم، وبالأخص غير الشرعية منها، هم ضباط إسرائيليون. بعضهم من المتقاعدين ويعملون لحساب شركات صناعة الأسلحة الإسرائيلية وغيرها. ولقد اعتمد الكيان الإسرائيلي على مدى عقود من الزمن على ما يسميه دبلوماسية السلاح. ولن ينسى العالم الجرائم الإرهابية التي قام بها الكيان الإسرائيلي في فلسطين، ولبنان، ومصر، وسورية، وكافة الدول العربية.

ويوجد إجماع دولي بأن الخطر الحقيقي في منطقة الشرق الأوسط هو السلاح النووي الإسرائيلي. وهذا الخطر يكمن في امتلاك الكيان، إضافة إلى السلاح النووي، أسلحة كيميائية وبيولوجية، ووسائل إيصال هذه الأسلحة إلى مناطق بعيدة جدا عن منطقة الشرق الأوسط.

السيد يرماكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود أن أردّ بإيجاز على البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة. ما دمنا نتحدث عن اتفاقات مينسك، سيكون من المستحسن قراءة نص الاتفاقات أولاً ثم مناقشة من تترتب عليه التزامات بموجبها وما هي تلك الالتزامات. منذ عدة سنوات الآن، يوجه شركاؤنا الأمريكيون للأسف ادعاءات لا أساس لها من الصحة مفادها أن هناك طرفا لا ينفذ الاتفاقات. لكن الاتفاق يحدد بوضوح ما ينبغي لكييف أن تفعله ومتى، لكنها لم تنفذ أيّا من أحكام مينسك التي هي ملزمة بالوفاء بها. وغني عن القول، بالتالي، أن الحالة برمتها بلغت طريقاً مسدوداً تماماً.

وفيما يتعلق بالبيان الآخر الذي أدلى به زميلنا من وفد أوكرانيا، أود أن أوضح مرة أخرى أن الاتحاد الروسي والشعب الروسي لم ولن يقاتلا أبداً شعب أوكرانيا الشقيق، لكن هذه الحقيقة لا تعجب البعض في الغرب. إن الحالة في منطقة دونباس صعبة جدّا. والحقيقة ببساطة هي أنه على كييف أن تكفّ عن قتل المدنيين المسالمين هناك. كما نعلم جميعا، فإن القيادة القومية المتطرفة في كييف قد أعلنت أن جميع سكان تلك المنطقة الأوكرانية إرهابيون، أي بعبارة أخرى أن ٥ ملايين شخص من النساء والأطفال والمسنيين، كلهم إرهابيون، وبدأت عملية القضاء عليهم بالمدفعية الثقيلة والطائرات. هذه حقائق. وليست نوعا من الفبركة الروسية. بل هي حقيقة، على النحو الذي أكدته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، من بين آخرين، والتحقيق الصحفي الذي أجري في الميدان. وللأسف، فإن الحالة لا تشهد تحسنا. لكن لكل شيء نهاية، ونحن على ثقة بأن النزاع سوف يحل وأن هذا الفصل الدموي من التاريخ الأوروبي ستُطوى صفحاته في المستقبل القريب جدا، وعلى أفضل نحو ممكن.

السيد ليتشينكو (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): عليّ الرد على الملاحظات التي أبداها زميلي من الوفد الروسي. أود أن أقول بضع كلمات بشأن اتفاقات مينسك. تظل أوكرانيا ملتزمة تماما بحل النزاع في شرق أوكرانيا سلميا وبتنفيذ اتفاقات مينسك بحسن نية. بيد أن تحقيق التهدئة المستدامة والتمكن من إحراز تقدم على كافة مسارات اتفاقات مينسك يصطدم بعدم رغبة روسيا في تنفيذ الأحكام الأمنية لتلك الاتفاقات، بما في ذلك نظام مستدام وشامل لوقف إطلاق النار وسحب القوات الروسية والمقاتلين والمرتزقة والأسلحة من الأراضي الأوكرانية.

وفيما تدعو أوكرانيا روسيا باستمرار إلى احترام التزاماتها بشأن نظام وقف إطلاق النار، وسحب الأسلحة الثقيلة بوصفها شروطاً أساسية لاتفاقات مينسك، يتجاهل الاتحاد الروسي تلك الدعوات. وتواصل القوات الروسية المختلطة في دونباس اللجوء إلى القصف بالمدفعية وقذائف الهاون. ولطالما لفتت أوكرانيا بانتظام انتباه المجتمع الدولي إلى العديد من هذه الوقائع، التي سجلتها بعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي تعمل في تلك المنطقة. وتبلغ بعثة الرصد الخاصة يوميا تقريبا عن وجود أسلحة محظورة، وهو انتهاك لخطوط الانسحاب في المناطق التي تسيطر عليها القوات الروسية المختلطة.

ونشدد على أن إنكار روسيا للوقائع ودورها المباشر الكامل في النزاع في دونباس المقترن باستمرار العدوان فضلا عن عدم تنفيذ الالتزامات المتعهد بها، لا تزال العقبة الرئيسية أمام تحقيق السلام وعودة الحياة الطبيعية للسكان في منطقة دونباس. لا تعمل أوكرانيا على قتل أولئك الأشخاص.

رُفِعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.